

رؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية
في دعم تمويل الجامعات المصرية

إعداد

د/ أيسم سعد محمدي محمود

أستاذ بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة

رؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية

د/ أيسم سعد محمدي محمود*

مستخلص البحث:

يعد التمويل من أهم عناصر منظومة التعليم الجامعي؛ لما له من قدرة على توفير المستلزمات المادية والبشرية؛ لتحقيق الخطط الآتية والمستقبلية للتعليم الجامعي. ويعاني تمويل التعليم الجامعي المصري من عجز في الموازنة الحكومية المخصصة للتمويل وعدم كفايتها، وضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني للحكومة في عملية التمويل، في الوقت الذي يزيد فيه الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي من خلال الأعداد المتزايدة والكبيرة الملتحقة بالتعليم الجامعي، والتي تقف الجامعة عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها، والاضطلاع بمسئولياتها. ومن ثم، فإن السعي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل الجامعي، أصبح أمرًا ملحًا، بل إن الجامعات العالمية في الدول المتقدمة أصبحت لا تعتمد على مصدر وحيد للتمويل الجامعي، بل تخطط الجامعات لاستحداث أساليب جديدة ومتنوعة تسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه.

وتعد الكراسي البحثية، أحد أهم مصادر تمويل الجامعات على المستوى العالمي بل والعربي، وهي تجسيد للشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع، ويركز مفهوم الكراسي البحثية على الشراكة بين الجامعة، وبين جهة أو شخص، بحيث تقدم هذه الجهة أو الشخص تمويلًا لمجال أو قطاع أو نشاط بحثي معين، وفي المقابل تهئ الجامعة البيئة البحثية اللازمة لإتمام هذه المهمة بنجاح، وقد حرصت العديد من دول العالم على إنشاء الكراسي البحثية بهدف إثراء البحث العلمي وتطويره، وبما يساعد في تمويل الأبحاث العلمية وتقليل الأعباء المالية والمادية الملقاة على عاتق الدولة. وبناء على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية إلى وضع رؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية.

الكلمات المفتاحية: الكراسي البحثية، تمويل الجامعات.

* د/ أيسم سعد محمدي محمود: أستاذ بقسم أصول التربية كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة.

A future vision for recruiting research chairs In supporting the financing of Egyptian universities

Dr. Aysam Saad Mohamady Mahmoud

Professor in foundations of education

Faculty of Graduate Studies for Education Cairo University

Abstract:

Funding is one of the most important elements of the university education system. Because of its ability to provide material and human requirements; To achieve immediate and future plans for university education. Financing Egyptian university education suffers from a deficit and inadequacy in the government budget allocated for financing, and a weakness in the participation of the private sector and the government's civil society in the financing process, at a time when societal demand for university education increases through the increasing and large numbers enrolled in university education, and the university stands helpless. To fulfill its requirements and carry out its responsibilities.

Hence, the quest to search for new sources of university funding has become an urgent matter. In fact, international universities in developed countries are no longer relying on a single source of university funding. Rather, universities are planning to develop new and diverse methods that contribute effectively to developing university education and achieving its goals.

Research chairs are considered one of the most important sources of funding for universities at the global and even Arab levels. They are an embodiment of the community partnership between the university and society. The concept of research chairs focuses on the partnership between the university and an entity or person, such that this entity or person provides funding for a field, sector or research activity, and in return, the university creates the necessary research environment to complete this mission successfully. Many countries in the world have been keen to establish research chairs with the aim of enriching and developing scientific research, and in a way that helps finance scientific research and reduces the financial and material burdens placed on the state.

Based on the above, the current study seeks to develop a future vision for employing research chairs to support the financing of Egyptian universities.

Keywords: research chairs, university financing.

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي قاطرة التنمية، وأحد العناصر الأساسية والمهمة في دفع عجلة التنمية في المجتمعات المعاصرة، فعلى عاتقه تقع مهمة إعداد رأس المال البشري، والذي يعتبر المحرك الرئيس لإحداث التنمية في شتى مجالات المجتمع.

ويعد التمويل من أهم عناصر منظومة التعليم الجامعي؛ لما له من قدرة على توفير المستلزمات المادية والبشرية؛ لتحقيق الخطط الآتية والمستقبلية للتعليم الجامعي. (فرج، ٢٠٢٠، ٧٤) ولكن في ظل ما تواجهه الجامعات العالمية والإقليمية والمحلية والعربية من تحديات، أصبح التمويل الجامعي مشكلة تؤرق هذه الجامعات؛ بسبب زيادة نفقات التعليم الجامعي، وارتفاع الأسعار، والتقدم التكنولوجي السريع وزيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية، وارتفاع تكلفة الطالب الجامعي، وتزايد المصاريف الجارية من مرتبات وإنشاءات وتجهيزات، مما يتطلب معه ضرورة البحث عن مبالغ مالية إضافية، وبدائل تمويلية جديدة. (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٣٦)

والتعليم الجامعي بمصر، ليس بمنأى عن تلك التحديات السابقة، حيث تواجه مصر تحديًا في تحسين جودة التعليم الجامعي، وتزويد خريجي الجامعات بالمهارات التي ترقى للمستويات العالمية. (سامي، فهيم، ٢٠١١، ٩١-٩٢) وفي الوقت ذاته يواجه تمويل التعليم الجامعي المصري مجموعة من المشكلات، أهمها: عجز الموارد الحكومية وعدم كفايتها، وضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمويل التعليم الجامعي المصري. (فراج، ٢٠٢٠، ٧٤) هذا في الوقت الذي يزيد فيه الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي من خلال الأعداد المتزايدة والكبيرة الملتحقة بالتعليم الجامعي، والتي تقف الجامعة عاجزة عن الوفاء بمتطلباتها، والاضطلاع بمسئولياتها. (عبد الحسيب، ٢٠٢١، ٤٨٠)

ومن ثمّ، فإن السعي للبحث عن مصادر جديدة للتمويل الجامعي، أصبح أمرًا ملحًا، بل إن الجامعات العالمية في الدول المتقدمة أصبحت لا تعتمد على مصدر وحيد للتمويل الجامعي، بل تخطط الجامعات لاستحداث أساليب جديدة ومتنوعة تسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه. (حسين، ٢٠١١، ٢٤٨).

وقد أكدت الدراسات السابقة مثل دراسة (المغامسي، ٢٠١٩) على أهمية التوجه للبحث عن مصادر وبدائل تمويلية للتعليم العالي الحكومي، كما أكدت دراسة (المالكي، ٢٠١٣) على أهمية دعم تمويل التعليم العالي والجامعي بالأشكال المختلفة من التمويل والتي منها الكراسي البحثية، والأوقاف، والتبرعات، والهبات.

وتعد الكراسي البحثية، أحد أهم مصادر تمويل الجامعات على المستوى العالمي بل والعربي، وهي تجسيد للشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع. (فراج، ٢٠٢٠، ٧٥) وقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية الكراسي البحثية في دعم وتمويل البحث العلمي بالجامعات مثل دراسة (أحمد، ٢٠١٨)، وأهميتها كذلك كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية خاصة للعلوم التربوية بكليات التربية بالجامعات المصرية، وهذا ما أكدت عليه دراسة (غنايم، ٢٠٢٠)، كما أن الكراسي البحثية تعد إحدى آليات دعم الابتكارات العلمية بالجامعة بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة خاصة بالجامعات المصرية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (عطية، ٢٠٢٠)، وأكدت دراسة (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠) على أهمية استثمار الكراسي البحثية الجامعية لخدمة وتطوير العمل الأكاديمي وخدمة المجتمع، وأظهرت دراسة (Mirnezami, S., R., Beaudary, C., 2016) التأثير الإيجابي لإنشاء الكراسي البحثية على زيادة الإنتاجية العلمية لأساتذة الجامعات.

ويركز مفهوم الكراسي البحثية على الشراكة بين الجامعة، وبين جهة أو شخص، بحيث تقدم هذه الجهة أو الشخص تمويلاً لمجال أو قطاع أو نشاط بحثي معين بالجامعة، وفي المقابل تهيب الجامعة البيئة البحثية اللازمة لإتمام هذه المهمة بنجاح. وقد حرصت العديد من دول العالم على إنشاء الكراسي البحثية رغبة في إثراء البحث العلمي وتطويره، وبما يساعد في تمويل الأبحاث العلمية وتقليل الأعباء المالية والمادية الملقاة على عاتق الدولة.

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية التي قامت بإنشاء الكراسي البحثية، ومن أهمها كرسي الملك عبد العزيز في جامعة كاليفورنيا الأمريكية عام ١٩٨٤، وكرسي الملك فهد في جامعة هارفارد الأمريكية عام ١٩٩٣-Al-Shamry, Al- (Habeeb, 2016, 6)، ثم انتقلت هذه التجربة بعد نجاحها إلى العديد من الجامعات السعودية، حيث تم إنشاء أكثر من (٢٢٤) كرسيًا بحثيًا في معظم التخصصات الطبية والهندسية والإنسانية بالجامعات السعودية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٥٠)

وفي مصر، أنشئت عدة كراسي بحثية تابعة لمنظمة اليونسكو من خلال برنامج توأمة الجامعات، وبرنامج كرسي اليونسكو والذي تأسس سنة ١٩٩٢، بهدف دعم البحث العلمي، ووفقاً لهذا البرنامج تم إنشاء عدة كراسي بحثية في مصر، مثل الكرسي البحثي بجامعة جنوب الوادي في مجال التنمية المستدامة في مناطق الجفاف سنة ١٩٩٧، والكرسي البحثي بجامعة الإسكندرية في مجال تنمية أعضاء هيئة التدريس وتطوير المناهج والتكنولوجيا، والإدارة

الجامعية سنة ١٩٩٤، والكرسي البحثي بجامعة عين شمس في مجال المرأة والعلوم والتكنولوجيا سنة ٢٠٠٩. (هيئة التحرير، ١٩٩٥، ٢٥٨ - ٢٥٩)

مشكلة الدراسة:

على الرغم من إنشاء عدة كراسي بحثية في مصر تابعة لمنظمة اليونسكو، إلا أنه يوجد العديد من أوجه القصور والعقبات تحول دون الاستفادة من تطبيقات البحث العلمي لتلك الكراسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة قدرة الجامعات على استثمار نتائج البحوث العلمية في خدمة المجتمع المصري، ولا تزال هناك حاجة ملحة لإنشاء كراسي بحثية بالجامعات المصرية بتمويل وإدارة مصرية تلبي احتياجات المجتمع المصري. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٣)

ومما يؤكد ما سبق، ما ذكرته نتائج دراسة (منصور، ٢٠١٩، ١٢٨٥) والتي خلصت: أنه باستثناء جهود منظمة اليونسكو في إنشاء كراسي بحثية بالجامعات المصرية، نجد أنها اقتصرت أهدافها على إجراء مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالندوات والمؤتمرات، والإشراف على طلاب الدراسات العليا، ولم تسع لإحداث نقلة بحثية في الجامعات المصرية، أو إجراء بحوث علمية متخصصة تخدم أهداف المجتمع المصري، كما أن تمويل هذه الكراسي اقتصر على منظمة اليونسكو، وجامعات الدول المتقدمة المشاركة في التوأمة الجامعية.

وبناء على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية إلى وضع رؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، ويمكن فيما يلي صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن توظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية، وتتمثل في الآتي:

- ما الإطار الفكري للتمويل الجامعي؟
- ما مصادر تمويل الجامعات المصرية؟
- ما الإطار الفكري للكراسي البحثية؟
- ما الرؤية المستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تتبع أهمية الدراسة مما يأتي:

- يواجه تمويل التعليم الجامعي المصري مجموعة من المشكلات، لعل أهمها عجز الموارد الحكومية وعدم كفايتها، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي المصري؛ مما يستلزم معه البحث عن مصادر وبدائل تمويلية أخرى.

- زيادة الطلب المجتمعي على التعليم الجامعي المصري من خلال الأعداد المتزايدة والكبيرة الملتحقة بالتعليم الجامعي، وزيادة نفقات التعليم الجامعي، وارتفاع الأسعار، وزيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية، وارتفاع تكلفة الطالب الجامعي، وتزايد المصاريف الجارية من مرتبات وإنشاءات وتجهيزات، مما يتطلب معه ضرورة البحث عن بدائل تمويلية جديدة.
- لم تعد الجامعات العالمية في الدول المتقدمة تعتمد على مصدر وحيد للتمويل الجامعي، بل أصبحت تخطط للبحث عن مصادر وبدائل تمويلية جديدة ومتنوعة تسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي.
- تعد الكراسي البحثية، أحد أهم مصادر تمويل الجامعات على المستوى العالمي بل والعربي، كما تعد إحدى آليات دعم الابتكارات العلمية بالجامعة؛ بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة بالجامعات المصرية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- الاستفادة من تجارب جامعات الدول المتقدمة في الأخذ ببدائل تمويلية جديدة في تمويل التعليم الجامعي المصري، وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر رئيس في عملية التمويل.
- لفت نظر المسؤولين وأصحاب القرار في الجامعات المصرية إلى أهمية الأخذ بالكراسي البحثية كبديل تمويلي أثبت نجاحه في كثير من الدول على المستوى العربي والعالمية.
- وضع رؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية.

مصطلحات الدراسة:

- تتبنى الدراسة التعريف التالي:
- **الكراسي البحثية:** هي برنامج بحثي أو أكاديمي بالجامعة، يتم تمويله من خلال منح نقدية أو عينية يتبرع بها فرد أو جهات مؤسسية للقيام ببحوث تطبيقية يمكن أن تستفيد من نتائجها الجهة المانحة أو قطاعات المجتمع المختلفة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره أكثر ملاءمة لموضوع الدراسة، وتم توظيفه من خلال استعراض مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر وفي بعض جامعات الدول المتقدمة، كما تم استعراض ما يتصل بالكراسي البحثية، ومتطلبات نجاحها وتوظيفها في دعم تمويل التعليم الجامعي، كما تم استخدام المنهج الاستشراقي الذي يقوم على استشراق آفاق المستقبل

انطلاقاً من تحليل الأوضاع والمعطيات الحاضرة ، وإلقاء الضوء على تجارب جامعات الدول المتقدمة فى توظيف الكراسي البحثية لدعم تمويل التعليم الجامعي؛ وذلك للخروج برؤية مستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية فى دعم تمويل الجامعات المصرية .

محاور السير فى الدراسة:

سارت الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار الفكري للتمويل الجامعي ، وتضمن هذا المحور: مفهوم التمويل الجامعي ، ومصادر تمويل التعليم الجامعي في بعض الدول المتقدمة.
- **المحور الثاني:** تمويل الجامعات المصرية، وتضمن هذا المحور: التحديات التي تواجه الجامعات المصرية، ومصادر تمويل الجامعات المصرية، والمشاركة المجتمعية في تمويل الجامعات المصرية.
- **المحور الثالث:** الإطار الفكري للكراسي البحثية، وتضمن هذا المحور: نشأة الكراسي البحثية، ومفهومها، وأنواعها، وأهدافها، وأهميتها، وإدارتها، ومتطلبات نجاحها في الجامعات.
- **المحور الرابع:** الرؤية المستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، وتضمن هذا المحور: منطلقات، وهدف، ومراحل، وآليات تنفيذ الرؤية المستقبلية، ومعوقات تنفيذها وآليات التغلب عليها.

المحور الأول- الإطار الفكري للتمويل الجامعي:

يمكن تناول الإطار الفكري للتمويل الجامعي من خلال استعراض العناصر التالية: مفهوم التمويل الجامعي، مصادر تمويل التعليم الجامعي في بعض الدول المتقدمة.

أولاً- مفهوم التمويل الجامعي:

يمكن استعراض أهم التعريفات للتمويل الجامعي فيما يلي:

- يعرفه (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١١٩، المغامسي، ٢٠١٩، ١٣٩) بأنه عبارة عن مجموعة الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية، وإدارتها بفاعلية؛ بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة.
- وتعرفه دراسة (عيسان، النبهانبة، المعني، المهدي، ٢٠٢١، ٤٩) بأنه عملية يتم من خلالها الحصول على الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة؛ لتلبية احتياجات التعليم العالي، بما يُمكنه من تحقيق أهدافه.

- بينما تعرفه دراسة (محمد، ٢٠٢٢، ٩) بأنه التزام جهة محددة أو عدة جهات بدفع تكاليف العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الجهات في المصادر الحكومية والمساعدات الدولية، والمصادر الأهلية، والمصادر الذاتية للمؤسسات التعليمية ذاتها.

ثانياً- مصادر تمويل التعليم الجامعي في بعض الدول المتقدمة:

تتعدّد مصادر تمويل التعليم العالي والجامعي في الدول المتقدمة، ولا تقتصر هذه الدول على المصادر الحكومية في تمويلها للتعليم العالي والجامعي، بل هناك مصادر أخرى للتمويل يمكن تعريفها من خلال استعراضها فيما يلي:

- تمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تنفق الولايات المتحدة الأمريكية على التعليم العالي والجامعي (٢.٩%) من ناتجها المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تخصيص نحو (١٩.٥٠٠) ألف دولار أمريكي لخدمات التعليم الأساسية لكل طالب. (Tulip, 2007, 7)

وتتمثل مصادر التمويل للتعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية في المصادر

التالية:

أ- **المخصصات الحكومية:** تبلغ حصة مخصصات الحكومة الفيدرالية في تمويل التعليم الجامعي ١٢% من كلفة التعليم الجامعي، بينما تسهم الحكومات المحلية بالولايات بحوالي ٢٧% من كلفة التعليم الجامعي، والباقي يتم تدبيره من مصادر تمويلية أخرى. (عبد الفتاح، سمحان، الدكروري، ٢٠٢٢، ٢٧٣)

ب- **التبرعات والهبات والأوقاف:** تعد أحد المصادر المهمة في تمويل التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية (Dougherty, 2004, 6)، خاصة في ظل تدني مخصصات تمويل الحكومة الفيدرالية للتعليم الجامعي، مما دفع الجامعات الأمريكية للبحث عن مصادر تمويلية أخرى مساندة للتمويل الحكومي، وأصبحت أغلب الجامعات الأمريكية تعتمد على الأوقاف كمصدر رئيسي في تمويلها، (عبد الفتاح، سمحان، الدكروري، ٢٠٢٢، ٢٧٣)، ففي عام ٢٠٠٦ وصل حجم التبرعات والهبات الخيرية المقدمة من (٧١) ألف مؤسسة خيرية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى (٤٠.٧) بليون دولار أمريكي، ووصل عدد المنح والهبات الخيرية من جانب الأفراد أكثر من (١٠٠) مليون دولار أمريكي، ومن أمثلة الجامعات الأمريكية التي قد تم تأسيسها وتمويلها من خلال أموال الأوقاف الخيرية والتي تم الحصول عليها من رجال الصناعة والخريجين، جامعة (هارفارد)، وجامعة (بيل). (حسين، ٢٠١١، ٢٧٧)

ج- المصروفات الدراسية: بلغ متوسط الرسوم الدراسية بالجامعات الأمريكية (٨٧٠٠) دولار سنويا، وهذه النسبة تعد خمسة أضعاف المتوسط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالإضافة للرسوم الدراسية يحتاج الطالب لدفع تكاليف الإقامة والمعيشة والتي تصل إلى (١٠٠٠٠) دولار أمريكي.

د- القروض والمنح: تكلف القروض والمنح الدولة حوالي (٢٠٠) مليار دولار سنويا، أي ما يعادل ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد خصصت الدولة سنويا (١٣) مليار دولار لدعم الطلاب غير القادرين بالجامعات الأمريكية (Tulip, 2007, 7-21)، وتقوم المؤسسات التجارية والاقتصادية بتقديم منح لا ترد لبناء الجامعات والمؤسسات التعليمية في مقابل خصم قيمة المنحة من إجمالي الضرائب المستحقة عليها من الدولة. (سيف الدين، ٢٠١٥، ٥٩٥)

هـ- قطاع الأعمال: حيث تقوم الجامعات بالتعاقد مع الوزارات، وسلطات الحكم المحلي والشركات، ويوجد بكل جامعة مكتب تُوكّل إليه مهمة التواصل مع الجهات المختلفة للحصول على تعاقدات بحثية من الشركات والمصانع.

و- السندات الدراسية (الكوبونات): حيث تقوم الحكومة بتقديم سندات تعليمية للطلاب تتيح لهم فرص الاختيار بين الجامعات. (حسين، ٢٠١١، ٢٧٨)

ز- التمويل الذاتي: وذلك من خلال الخدمات والأنشطة التعليمية والمستشفيات الجامعية. (Dougherty, 2004,6)

- تمويل التعليم الجامعي في اليابان:

تتفق اليابان على التعليم العالي والجامعي (١.٥%) من ناتجها المحلي الإجمالي، وأكثر من نصف إيرادات الجامعات الحكومية المحلية يمول من السلطات المحلية.

(Huang, F.,2018,108-109)

وتتمثل مصادر تمويل التعليم الجامعي في اليابان في المصادر التالية:

أ- التمويل الحكومي: بلغ التمويل الحكومي (٦٦%) من إيرادات الجامعات الوطنية، (Huang, F.,2018,111)

، ويتم التمويل المباشر من قبل وزارة التعليم والثقافة والرياضة

والتكنولوجيا، ومن قبل الجمعية اليابانية لتعزيز العلوم، ومن منظمة خدمة الطلاب اليابانية

(Maruyama, F.,2012,15-16)، وهناك إعانات حكومية لتشغيل الجامعات الوطنية

تصل إلى (١.١) ترليون ين سنويا، وإعانات ضريبية تصل إلى (٣٥) مليار ين ياباني.

(kobayashi,M.,2019,36)، ويصل دعم الأنشطة البحثية (١٩٣) مليار ين ياباني،

- أو ما يعادل (١٠) % من إجمالي الإنفاق الوطني على التعليم العالي (koneko, M.,2011,112)
- ب- **المصروفات الدراسية:** وتمثل هذه المصروفات حوالي (١١.٧) % من دخل الجامعات الحكومية في اليابان (Huang, F.,2018,111) ، حيث بلغت هذه الرسوم بالجامعات الحكومية (٥١٥٢) دولار أمريكي. (Huang, F.,2018, 109)
- ج- **القروض والمنح:** حرصت الحكومة اليابانية على مساعدة الطلاب غير القادرين على مواصلة تعليمهم الجامعي من خلال إنشاء برامج للمساعدات المالية (kobayashi, M., 2019,37) ، وقد خصصت الحكومة اليابانية لهذا الغرض (١٥٢) مليار ين ياباني (koneko, M.,2011,113) ، وهناك برامج قروض ومنح تقدمها جمعية التعليم اليابانية، وبرامج لدعم الطلاب الدوليين مقدمة من رابطة التعليم الدولي باليابان، ووصل عدد المستفيدين من برامج القروض (١.٣٤٤.٦٤٠) طالبا وطالبة. (Huang, F.,2018, 109)
- د- **دعم الشركات للتعليم الجامعي:** حيث تقوم الشركات في اليابان بتمويل بعض البرامج التعليمية بالجامعات، كما فعلت (سوني، باناسونك، هيتشي) حيث شاركت تلك الشركات الثلاث في تمويل برنامج التعليم الإلكتروني بالجامعات اليابانية. (حسين، ٢٠١١، ٢٨٠).
- و- **التمويل الذاتي:** وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها الجامعات اليابانية، ومن خلال عوائد المستشفيات الجامعية والتي تبلغ (١٩) % من إيرادات الجامعات اليابانية. (Huang, F., 2018, 111)

المحور الثاني- تمويل الجامعات المصرية:

يمكن تناول تمويل الجامعات المصرية من خلال استعراض العناصر التالية: التحديات التي تواجه الجامعات المصرية، واقع تمويل الجامعات المصرية، المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعات المصرية.

أولاً- التحديات التي تواجه الجامعات المصرية:

تتعرض الجامعات المصرية لمجموعة من التحديات فرضتها الظروف العالمية والظروف المحلية، مما جعل الجامعات المصرية أمام أمرين لا ثالث لهما، الأمر الأول: وهو مواجهة هذه التحديات والدخول في ساحة المنافسة والتميز، والأمر الثاني: وهو التوقف وعدم المواجهة والركود، ولكي تدخل الجامعات المصرية ساحة المنافسة والتميز لابد وأن تطور من نفسها، وهذا يتطلب مزيداً من الإنفاق والتمويل، ولن يتحقق ذلك إلا بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل بدلا

من الاعتماد على التمويل الحكومي، ولعل من أهم التحديات التي تواجه الجامعات المصرية وتدفعها للبحث عن مصادر جديدة للتمويل ما يلي:

- تردي الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما أثر على تراجع إيرادات الدولة في الإنفاق على التعليم الجامعي. (عمر، ٢٠١٩، ٥، الأحمد، ٢٠٠٣، ٣٣)
- ضعف تمويل التعليم الجامعي في مصر، مما أثر على كفاءة الجامعات في قيامها بأدوارها ووظائفها المختلفة، فما تخصصه مصر للإنفاق على التعليم الجامعي يمثل نسبة (١ : ٢٥) مما تخصصه دولة مثل إسرائيل، حيث تتفق إسرائيل على التعليم الجامعي من الناتج المحلي (١.٩%)، وإذا سلمنا بضعف الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للتعليم الجامعي، فإن هناك سوء توزيع وتخصيص في الموازنة المحددة للتعليم الجامعي، حيث يحتل باب الأجور والمرتبات النصيب الأكبر من جملة الإنفاق في الجامعات الحكومية، حيث يمثل ٦٥% من إجمالي الموازنة، وباقي الموازنة تستخدم في تسيير العملية التعليمية، والإنشاءات الجامعية. (محمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠١٨، ٢٣)، ولعل عجز الحكومة عن زيادة نفقات التعليم الجامعي؛ مرجعه إلى زيادة نفقات القطاعات الأخرى كالقطاع الأمني والدفاع، وانفجار مشكلات الغذاء، وزيادة أعباء القروض الأجنبية. (حسين، حسن، مطاوع، ٢٠١١، ٧١٦)

- نقص الموارد اللازمة لتقديم تعليم جامعي فعّال في ظل ارتفاع تكلفة هذا التعليم، وعدم توافر مصادر بديلة يعتمد عليها لمجابهة الاحتياجات المستقبلية. (حسين، ٢٠١١، ٢٤٨)
- ارتفاع تكاليف التعليم العالي والجامعي في ظل ظاهرة التضخم النقدي، وارتفاع الأسعار (عمر، ٢٠١٩، ٤)، فالجامعات في حاجة لأبنية جديدة، ومستلزمات وتجهيزات، وزيادة رواتب للهيئة التدريسية والإدارية والخدمية، وهذا يشكل تحدياً للحكومات التي ترغب في التوسع في التعليم الجامعي، وتحقيق ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٢٨)، وفي ظل ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم قد تضطر الحكومات لتقليص ميزانية التعليم أو تركها دون زيادة. (حسين، حسن، مطاوع، ٢٠١١، ٧١٣)

- افتقار الجامعات المصرية للحد الأدنى من الاستقلال المالي، فليست هناك حرية لكل جامعة أن تحدد ميزانيتها طبقاً لاحتياجاتها، كما لا يحق لها أن تصرف الاعتمادات المالية في غير الأوجه التي حددتها لها وزارة التعليم العالي، وبناء عليه، فالبحث عن بدائل جديدة لتمويل الجامعات أصبح ضرورة ملحة في ظل ضعف التمويل الحكومي لها. (محمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠١٨، ٢٣)

- محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي للتعليم الجامعي المصري، حيث يتركز التمويل الذاتي للجامعات المصرية في رسوم الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، كرسوم التسجيل والامتحانات والشهادات، كما أن التمويل الخارجي -الممنوح في شكل منح أو قروض- ضعيف ومحدود، ويخضع للأوضاع السياسية مع الدول المانحة. (بلتاجي، ٢٠١٥، ١٦)
- ثورة المعلومات والانفجار المعرفي، والتي تتطلب من الجامعة إعداد جيل من الخريجين لديهم مهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، ولتحقيق ذلك، فإن الأمر يتطلب زيادة في الإنفاق على التعليم الجامعي؛ لتوفير الأجهزة والتكنولوجيا الحديثة في الجامعات. (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٢٥)
- النمو السكاني المتزايد في مصر، والذي له مردوده في زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وتزايد أعداد الطلاب الجدد الملتحقين بالتعليم الجامعي من عام لآخر، بما يفوق إمكانات الجامعات المصرية البشرية والمادية (حسين، حسن، مطاوع، ٢٠١١، ٧١٦، المغامسي، ٢٠١٩، ١٥٣)، مما يجعل هناك صعوبة لاستيعاب الأعداد المتزايدة للالتحاق بالتعليم العالي في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي. (الأحمد، ٢٠٠٣، ٣٣)
- ضعف المخصصات المالية المرصودة لدعم البحث العلمي، ولعل ذلك من أهم المبررات للبحث عن مصادر جديدة للتمويل الجامعي المصري. (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٢٦)
- هجرة العقول البحثية ذات الكفاءة العالية إلى خارج الوطن؛ لعدم توافر الظروف المعيشية والبحثية الجيدة داخل الوطن (الخطة الاستراتيجية لجامعة القاهرة ٢٠١٥/٢٠٢٠، ٥٥، ٦٠)، حيث تشكل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قوة طاردة لهذه الكفاءات المصرية باتجاه البلدان العربية الأكثر استقرارًا وإنفاقًا وتقديرًا لهذه الكفاءات. (حسين، حسن، مطاوع، ٢٠١١، ٧١٤)
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم العالي في مصر، فلا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي بمصر ضعيفًا، ويعتبر المصدر الأساسي للتمويل هو التمويل المقدم من الحكومة، وبالتالي لا بد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم العالي والجامعي، ومساهمة من الهيئات ومنظمات المجتمع المدني. (بلتاجي، ٢٠١٥، ١٥)

ثانياً- واقع تمويل الجامعات المصرية:

يعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه الجامعات المصرية في تمويلها وتغطية مصروفاتها، حيث تسهم الحكومة المصرية بما يعادل (٨٢.٢%) من حجم الإنفاق على الجامعات، بينما نجد النسبة المتبقية موزعة على إيرادات الخدمات، والنشاط الجاري، والصناديق الخاصة، والمعونات المحلية والخارجية، والمصاريف الدراسية، ومن ثم، فإن أكبر نسبة من تمويل التعليم الجامعي المصري تأتي من المصادر الحكومية، ولا تمثل مصروفات الطلاب وإسهامات رجال الأعمال والمعونات الخارجية وإيرادات الخدمات سوى نسبة قليلة ومحدودة من تمويل التعليم الجامعي المصري. (حسين، ٢٠١١، ٢٦٨)

وعند النظر للاعتمادات المالية المخصصة للجامعات المصرية سنجد أنها في تزايد مستمر، ولكن على الرغم من هذه الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، فإن هذه الزيادة تظل قاصرة وغير كافية لمواجهة متطلبات التعليم الجامعي بمصر، وهذه الزيادات ظلت عاجزة عن إحداث إصلاح حقيقي في التعليم الجامعي، في ظل التزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين المحلي والعالمي، وفي ظل تزايد أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية، وتزايد مرتبات العاملين بالجامعات الحكومية، وتضاعف الأسعار، وانخفاض قيمة العملة المحلية. (عبد الجليل، ٢٠١٤، ١٢٠ - ١٢٥)

فعندما نتتبع الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات الحكومية المصرية في العام الجامعي (٢٠١٢/٢٠١١) سنجد معدل الإنفاق وصل إلى ١١.٠٨٦ مليون جنيه، وفي العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٥ وصل معدل الإنفاق ١٩.٩٨٥ مليون جنيه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢، ص ٩٩)، وفي العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وصل معدل الإنفاق على التعليم الجامعي (٥٤.٧٠٥) مليون جنيه، وفي العام الجامعي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وصل معدل الإنفاق على التعليم الجامعي ٦١.٢٨٨ مليون جنيه. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، ١٦٧)

وعلى الرغم مما سبق من تزايد في نسب الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات الحكومية المصرية كل عام جامعي، إلا أن ذلك يصاحبه زيادة في أعداد الطلاب المقيدون بالتعليم الجامعي المصري، فعند تتبع تلك الزيادة في ذات الأعوام الجامعية السابقة، سنجد أن عدد الطلاب المقيدون بالجامعات المصرية وصل في عام (٢٠١٢/٢٠١١) إلى ١٦٢٧٣٣٩ طالبا وطالبة، وفي العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٥ وصل عدد الطلاب إلى ٢٢٣٠٣١٤ طالبا وطالبة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢، ٣٩، ٥١-٥٧)، وفي العام الجامعي

٢٠٢٢/٢٠٢١ وصل عدد الطلاب إلى ٢٤٤٩٥٧٩ طالبا وطالبة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣، ص ١٦٠)

وعند النظر إلى تمويل أنشطة البحوث العلمية في الجامعات المصرية، سنجد أنها تعاني من قلة المخصصات المالية وعدم وجود ميزانية كافية للبحث العلمي، ففي حين أن المؤشرات الدولية تقر بأن الحد الأدنى للإنفاق على البحث العلمي هو (١.٨%) من الناتج القومي الإجمالي، فإن مصر تتفوق على البحث العلمي أقل من ذلك بكثير (محمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠١٨، ١٥)، حيث لم يتجاوز متوسط معدل الإنفاق عليه في مصر (٠.٢%) من ناتج الدخل القومي، بينما المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمي في العالم يصل إلى (١.٦٢%) من ناتج الدخل القومي، ومن ثم، فإن البحث العلمي في مصر يعاني من تناقص معدلات الإنفاق عليه؛ بسبب ضعف المخصصات المرصودة له، وضعف الميزانية المخصصة لتمويل التعليم الجامعي، والتي تذهب نسبة كبيرة منها على الأجور والمرتبات في ظل غياب القطاع الخاص عن دعمه للبحث العلمي، مما يؤكد ضرورة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي المصري. (حسين، ٢٠١١، ٢٦٦-٢٦٧)

ومما يؤكد على ضعف الإنفاق على البحث العلمي بالجامعات المصرية، أن ما تتفقه مصر على البحث العلمي يوازي - على سبيل المثال - ١٠% فقط مما تتفقه دولة إسرائيل على البحث العلمي، ولذلك لا نتعجب عندما نعلم أن عدد براءات الاختراع في إسرائيل يوازي عشرين ضعفا لبراءات الاختراع في الدول العربية مجتمعة، فما تتفقه إسرائيل على البحث العلمي يضاهي مجموع ما ينفقه العالم العربي على البحث العلمي، حيث تخصص إسرائيل ٤.٧% من إجمالي ناتجها القومي للبحث العلمي، بينما الدول العربية كلها تتفق ما مقداره ٢% من دخلها القومي على البحث العلمي. (محمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠١٨، ٢٦)

وبناء على ما سبق، فهناك حاجة للمشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي المصري، وربط الجامعات المصرية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية، واستثمار نتائج البحوث العلمية وتطبيقاتها في المؤسسات الإنتاجية بما يهيئ مصادر تمويلية جديدة للجامعات المصرية.

ثالثاً - المشاركة المجتمعية في تمويل الجامعات المصرية:

المشاركة المجتمعية هي كل نشاط تعاوني وهادف بين كل من المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية بمختلف أنماطها (حكومي - خاص - مجتمع مدني) وبين المؤسسات التعليمية؛ بهدف القيام بمشروع علمي محدد (بحثي - استشاري - تدريبي - كراسي بحثية...)، وفق إطار تعاقدية، يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك، ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات

والخبرات، وتوفير الوسائل والإمكانات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها. (رضوان، ٢٠١٣، ص ٢٣٨)

ويعرفها (حسين، ٢٠٢٠، ٦٩١) بأنها تعاون مقصود ومنصوص عليه بعقد واتفاق موثق بين الجامعة مع جهة خارجية رسمية أو غير رسمية، محلية أو دولية؛ بهدف منفعة مادية أو معنوية تعود على الطرفين أو أحدهما، في إطار زمني معين.

ولعل من أكبر الفوائد التي ستعود على الجامعة من هذه المشاركة خاصة مع المؤسسات الإنتاجية، حصول الجامعة على مصادر تمويلية جديدة تساعدها على تفعيل أدائها الأكاديمي، والبحثي. (خالدي، حروش، ٢٠٢٠، ١٨٣)

أشكال المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي:

وتأخذ المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي أشكالاً متعددة، ومن هذه الأشكال: أ- الأوقاف التعليمية: وهي مجموعة الأصول الثابتة من أموال وتبرعات ومبانٍ وتجهيزات يتم تخصيصها للتعليم سواء باستخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويمكن أن يسهم الوقف في إنشاء الكراسي البحثية في التخصصات الجامعية، وتقديم المنح الدراسية للطلاب، وإنشاء المكتبات المتخصصة، وتمويل المؤتمرات العلمية، وتمويل الجوائز العلمية المقدمة لأفضل البحوث العلمية، ودعم البحوث العلمية بالجامعة، ودعم جوائز التفوق للطلاب، وتجهيز المكتبات بالتقنيات الحديثة، ودعم الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وتمويل المجالات العلمية، وإنشاء المرافق الأساسية للجامعة. (محمد، ٢٠٢٢، ١٢-١٣)

وتعدُّ الأوقاف مصدراً أساسياً لتمويل بعض الجامعات الأجنبية والعربية، فجامعات الولايات المتحدة الأمريكية -كنموذج للجامعات الأجنبية- ما زالت تعتمد على عوائد استثمارات الأوقاف كأحد مصادر تمويل الجامعات، حيث يركز تمويل التعليم العالي على ثلاثة مصادر: مخصصات الحكومة الفيدرالية ١٢% (منح/ عقود تنافسية)، وتسهم حكومات الولايات بحوالي ٢٧%، ومن ثم تلجأ الجامعات الأمريكية لتغطية نفقاتها من تبرعات الهيئات والأوقاف. وقد أنشئت العديد من الجامعات الأمريكية من أموال الأوقاف مثل (هارفارد)، (بيل)، (ستانفورد)، وبلغت القيمة السوقية لصناديق الوقف في الجامعات عام ٢٠١٧ (٥٩٨) مليار دولار. (عمر، ٢٠١٩، ٢١-٢٢)

وللمملكة العربية السعودية -كنموذج للدول العربية- تجارب ناجحة في توظيف الأوقاف في دعم تمويل التعليم الجامعي، فهناك تجربة أوقاف جامعة الملك سعود، وهو برنامج وقفي على مساحة (١٨٠) ألف متر مربع، ومكون من (١١) برجاً فندقياً، وبمحفظة استثمارية عقارية

بلغت (٤) مليار ريال سعودي، وذلك بهدف تعزيز الموارد المادية الذاتية للجامعة، ودعم أنشطة البحث والتطوير، أيضا هناك تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومن أهم إنجازاتها: تشجيع وتنمية الابتكارات العلمية، ودعم المؤتمرات العلمية المتخصصة، وإنشاء مركز للدراسات والأبحاث بالشراكة مع القطاع الخاص. (سيف الدين، ٢٠١٥، ٥٩٧-٥٩٩)

وقد ارتبط إنشاء ما يسمى بالكراسي البحثية بالوقف الخيري في المملكة العربية السعودية، وقد أصبح نمط الكراسي البحثية من أهم الأنماط التمويلية في تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية. (عمر، ٢٠١٩، ٣٠)

ب- التبرعات والهبات: تمثل التبرعات والهبات أبرز أشكال المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العالي والجامعي في كثير من دول العالم، وقد تكون التبرعات والهبات في شكل إيرادات نقدية يقدمها خريجو الجامعة وتسمى الهبات السنوية أو المنح الحرة، وقد تكون في شكل أراضٍ صالحة لإقامة حرم جامعي أو متحف وتسمى هبة الأملاك العقارية، وقد تكون في شكل خدمات أو معدات تحتاجها الجامعة وتسمى هبات الخدمات والمعدات. (محمد، ٢٠٢٢، ١٦)

ويمكن أن تسهم المؤسسات الصناعية في دعم تمويل التعليم الجامعي من خلال التبرعات والهبات، ومن جهة أخرى تقوم الدولة بإعفائهم من الضرائب المستحقة عليهم جزئياً أو كلياً. (رضوان، ٢٣٩، ٢٠١٣)

وفي اليابان، تسهم الشركات اليابانية في دعم المشروعات البحثية التي تخدم الصناعة مثل ما تقوم به شركة "متسويشي"، والتي خصصت ٤% من حصيلتها لمبيعاتها لتطوير البحث العلمي، وكذلك في فنلندا، قامت شركة Nokia - بالتعاون مع جامعة "أولو" وهي إحدى الجامعات الفنلندية- بالتبرع لتحويل منطقة "أولو" - والتي تقع بها الجامعة - إلى مجتمع تكنولوجي تقام به أنشطة تطبيقية في مجالات الطب والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية. (السيد، محمود، ٢٠١٩، ٥١-٥٢)

وفي المملكة العربية السعودية، شجعت الدولة القطاع الخاص والشركات على تقديم الهبات والتبرعات والأوقاف، فشرية أرامكو السعودية، تبرعت بمليون ريال سعودي كمشاركة في تجهيز كلية للبنات بمدينة الجبيل الصناعية، وشركة (سابك) قدمت دعماً قدره (٦٠) مليون ريال سعودي، كمشاركة في تمويل الأبحاث العلمية التطبيقية التي تجري بالجامعات. (سيف الدين، ٢٠١٥، ٥٩٧).

آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي المصري:

هناك ضرورة في الوقت الحالي لتفعيل المشاركة المجتمعية في دعم تمويل التعليم الجامعي المصري حتى تستطيع الجامعات المصرية تحقيق دورها المنوط بها في المجتمع، ولكي تتم عملية المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعي المصري، فلا بد من تعزيز هذه المشاركة من خلال مجموعة من الآليات والتي يمكن بيانها فيما يلي:

- نشر الوعي بأهمية الشراكة البحثية بين الجامعات ومنظمات الأعمال والشركات. (محمد، ٢٠٢٠، ٤٦١)
- تبني برامج توعوية لأفراد المجتمع ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني تحثهم على التبرع، وتكريم المتبرعين خلال صفحات الجامعات.
- منح المراكز البحثية صلاحيات لعمل التعاقدات البحثية، وتسويق أفكارها وخدماتها على المستوى الحكومي والخاص. (جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإستراتيجي القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠، ٦٩)
- مراجعة السياسات والتشريعات الحاكمة لمؤسسات التعليم العالي الحكومي؛ لإتاحة الفرص لاستثمار مرافقها، وإمكاناتها المادية والبشرية؛ لدعم ميزانياتها.
- تطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية للأكاديميين النشطين بحثياً؛ لإنجاح المشاريع البحثية التي تُسهم في زيادة إيرادات التعليم العالي والجامعي. (عيسان، النبهانية، المعني، المهدي، ٢٠٢١، ٥٧)
- وضع اللوائح وسن القوانين الميسرة لسبل التعاون بين الجامعات من جهة، وبين الجامعات وقطاعات الصناعة والاقتصاد من جهة أخرى، بحيث يمكن للقطاع الخاص المشاركة بجزء من أرباحه في دعم البحث العلمي مقابل ما يقدمه له البحث العلمي من خدمات. (جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، ٣٩)
- وضع الخطط الاستراتيجية؛ لتوجيه البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاع الإنتاج وفق عقود يتم إبرامها بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تفعيل دور الوقف، وإحياء نظام الوقف التعليمي من خلال الاستعانة برجال الدين، ووسائل الإعلام، وإنشاء صناديق ووقفية داخل كل جامعة لجمع الأموال من التبرعات وأموال الزكاة والأوقاف. (محمد، ٢٠٢٢، ٢٢-٢٣)
- تبرع المؤسسات الاقتصادية بنسبة محدودة من أرباحها، لدعم الجامعات مع إعفائها من جزء من الضرائب المستحقة عليها.

- تخصيص نسبة من أرباح البنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة لدعم الجامعات. (محروس، السلمي، ٢٠١٩، ٦٤-٦٦)
- إنشاء صندوق لتمويل التعليم العالي والجامعي، يتبع وزارة التعليم العالي المصرية، ويتم تمويله من أرباح البنوك والشركات، وجميع الوزارات، وتبرعات منظمات المجتمع المدني.
- إبرام عقود بحثية تعني بتوظيف البحوث والمبتكرات الجامعية لخدمة مؤسسات المجتمع المدني. (عبد الحسيب، ٢٠٢١، ٤٨٣)
- إنشاء وحدة للبحوث بالجامعة تكون مهمتها عقد الاتفاقيات مع قطاع الاقتصاد، وتطبيق البحوث وتسويقها، وتقديم الاستشارات العلمية لقطاع الإنتاج والخدمات.
- استثمار بحوث وبرامج الدراسات العليا بالجامعات في توظيف المعرفة وتحويلها لثروة إنتاجية وتنموية. (السيد، نسرين محمد عبد الغني، ومحمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠٢١، ٢٦٤-٢٦٥)
- إنشاء وتفعيل مراكز الإبداع والابتكار والتميز والحاضنات، وحدائق المعرفة، والكراسي البحثية، ومراكز ريادة الأعمال، والبحوث التعاقدية، لخلق مناخ ملائم لتطوير الأنشطة الإنتاجية في الجامعة. (محمد، ٢٠٢٠، ٤٦١)
- التوسع في إنشاء الجامعات ذات التوجه البحثي، واستقطاب العلماء المتميزين، والتوسع في إنشاء تخصصات علمية جديدة يتم التركيز فيها على مشكلات التنمية المستدامة. (السيد، نسرين محمد عبد الغني، ومحمود، أيسم سعد محمدي، ٢٠٢١، ٢٦٧-٢٦٩)

المحور الثالث- الإطار الفكري للكراسي البحثية:

يمكن تناول الإطار الفكري للكراسي البحثية من خلال استعراض العناصر التالية: نشأة الكراسي البحثية، مفهوم الكراسي البحثية، أنواع الكراسي البحثية، أهداف الكراسي البحثية، أهمية الكراسي البحثية، إدارة الكراسي البحثية، معوقات نجاح الكراسي البحثية في الجامعات، متطلبات نجاح الكراسي البحثية في الجامعات.

أولاً- نشأة الكراسي البحثية:

يرجع إنشاء أول كرسي للأستاذية إلى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي بجامعة القرويين في مدينة فاس بالمغرب (فراج، ٢٠٢٠، ٨٧)، ثم انتقلت الفكرة إلى الغرب، حيث كان النبلاء في إنجلترا في القرن السابع عشر الميلادي يقدمون جوائز مالية لمن يحقق إنجازا علميا مهما، ثم تطورت هذه الجوائز لتصبح مورداً ثابتاً لتمويل الجامعات والمؤسسات البحثية في معظم دول العالم، ثم تحولت لمرتبة علمية تُسند للكفاءات العلمية المتميزة، ويعد كرسي "هنري

لوكاس" في جامعة كامبريدج البريطانية - والذي أُسس في نهاية القرن السابع عشر الميلادي - من أشهر الكراسي البحثية في العالم، وقد شغله أكثر من (١٧) عالما، من أشهرهم "إسحاق نيوتن". (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٠)

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي كان لها كراسي بحثية، حيث كان من أوائل الكراسي البحثية في السعودية كرسي الملك عبد العزيز في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٨٤، وكرسي الملك فهد في جامعة هارفارد عام ١٩٩٣، وكرسي الأمير نايف في جامعة موسكو عام ١٩٩٦. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٠)

ولم تنتشر الكراسي البحثية بمفهومها الحديث في الجامعات السعودية إلا مؤخرا، وذلك بعد صدور اللائحة الموحدة للجامعات السعودية، والتي أتاحت لها الفرصة في إيجاد مصادر تمويلية إضافية لأنشطتها البحثية، ووصلت عدد الكراسي البحثية بالجامعات السعودية (٢٢٤) كرسيًا بحثيًا موزعة على مختلف العلوم الطبية والطبيعية والهندسية والإنسانية والإسلامية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦١)

وتعتبر التجربة الكندية من أهم وأنجح التجارب الدولية في إنشاء الكراسي البحثية، ففي عام ٢٠٠٠ تأسس برنامج الكراسي البحثية؛ لتدعيم القدرة التنافسية لكندا، وخلق اقتصاد قائم على المعرفة. (محمد، ٢٠٢٠، ٤١٧-٤١٨)

وقد تعهدت الحكومة الفيدرالية الكندية بتمويل (٢٠٠٠) ألفي كرسي بحثي بالجامعات الكندية والمؤسسات البحثية بمبلغ يصل إلى (٩٠٠) مليون دولار، بهدف اجتذاب العلماء الكنديين المهاجرين إلى الخارج، بالإضافة إلى تعزيز القدرة البحثية للباحثين.

(Grant, k., Darkish, J.,2010,23)

وفي جنوب أفريقيا، تأسست مبادرة الكراسي البحثية عام ٢٠٠٦ من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا بجنوب أفريقيا، وتم تمويل هذه الكراسي من قبل المؤسسة الوطنية للبحوث؛ بهدف وصول الجامعات بجنوب أفريقيا إلى التميز البحثي والابتكار.

(National Research Foundation, 2018,3)

ثانياً- مفهوم الكراسي البحثية:

تعد الكراسي البحثية أحد جسور التواصل العلمي بين المؤسسات الجامعية وبين مؤسسات المجتمع المدني، وقد ساهمت في كثير من بلدان العالم المتقدم في تأصيل الإبداع والابتكار، ودعم وتشجيع المبدعين والموهوبين. (فراج، ٢٠٢٠، ٨٥)

وتقوم فكرة الكراسي البحثية على الشراكة المجتمعية الفاعلة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني؛ بهدف بناء مجتمع قائم على المعرفة، وتحقيق الريادة العالمية بمختلف التخصصات. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٣)

ويمكن فيما يلي استعراض أهم التعريفات التي أوردتها الأدبيات التربوية للكراسي البحثية:

- تعد الكراسي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي، ويتمثل مفهومها في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة، على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع الخاص أو رجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة أو كتابة اسمه في مكان بارز بالجامعة. (المالكي، ٢٠١٣، ١٣٦)

- وتعرف الكراسي البحثية بأنها مرتبة بحثية مخصصة للباحثين والعلماء المتميزين في مجالهم على المستوى الوطني والدولي، والذين لديهم مساهمات بحثية ذات جودة عالية في تخصص معين. (Al-Shamry, Al-Habeeb, 2016, 5)

- كما تُعرف الكراسي البحثية بأنها منح نقدية أو عينية دائمة أو مؤقتة يتبرع بها فرد أو مجموعة من الأفراد؛ لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة للبحث في تخصصات معينة، ويُعين فيها أحد الأساتذة الأكفاء للاستفادة من النتائج التي يتوصلون إليها. (محمد، ٢٠٢٢، ١٤)

- وتعرف الكراسي البحثية بأنها مبادرات علمية متميزة ومحددة بوقت زمني -أربع أو خمس سنوات قابلة للتجديد- يُكلف بها أحد العلماء المتميزين في مجال علمي محدد؛ للقيام ببحوث متعمقة، وتطبيقية رائدة على نحو تستفيد منه مختلف قطاعات المجتمع؛ لتزيد من قدرتها التنافسية. (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٢)

- كما يتمثل مفهوم الكراسي البحثية في مجموعة من البرامج البحثية والأكاديمية داخل الجامعة، والتي تهدف إلى دعم البحث العلمي، ودعم المعرفة والابتكارات في المجالات العلمية المتخصصة، ويتم تمويلها إما بصورة دائمة أو مؤقتة، وهي تتكون من مجموعة من الباحثين المتميزين يرأسهم عالم متميز، له إسهامات علمية مبتكرة في مجاله ويُطلق عليه: أستاذ الكرسي البحثي. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٥٨)

- وتعرف الكراسي البحثية بأنها وحدة بحثية يرأسها باحث متميز عالمياً، ومشهود له بالتميز العلمي والخبرة الرائدة، ويطلق عليه أستاذ الكرسي البحثي، ويعمل وفق خطة بحثية محددة

مع فريق بحثي من ذوي الخبرة والكفاءة العالية، حيث يتم دراسة قضايا بحثية متنوعة مرتبطة باحتياجات المجتمع ومشكلاته. (منصور، ٢٠١٩، ١٢١٨)

- كما تعرف الكراسي البحثية بأنها نموذج من نماذج المنح العلمية يتم بمقتضاها تقديم دعم مالي لمن يشغلها ممن تنطبق عليه شروط ومعايير معينة ؛ بقصد تحقيق أهداف محددة، ويكون بقاء الدعم واستمراره مشروطاً بمدى تحقق هذه الأهداف، ويجوز للجهة أو الفرد المانح الاستفادة الكاملة من تخصيصه للكرسي أو عدد الكراسي المتفق عليها، أو تفويض ذلك للجهة المقام بها هذا الكرسي. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ٨٥)

- وتعرف الكراسي البحثية بأنها تسمية أكاديمية يلقب بها باحثون وأعضاء هيئة تدريس متميزون ومعترف بهم من قبل أقرانهم ونظرانهم كقادة في مجالاتهم وتخصصاتهم، ولديهم شهرة عالمية. (Haryana State Higher Education Council, 2022,4)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن فيما يلي استنباط وتلخيص أهم سمات وخصائص الكراسي البحثية في الجامعات:

- هي نمط من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي والجامعي.
- هي برنامج بحثي أو أكاديمي بالجامعة، يتم تمويله من خلال منح نقدية أو عينية يتبرع بها فرد أو جهات مؤسسية للقيام ببحوث تطبيقية يمكن أن تستفيد من نتائجها الجهة المانحة أو قطاعات المجتمع المختلفة.
- يتم اختيار مجموعة من الأساتذة الأكفاء والمتخصصة في مجال الكرسي البحثي والمتميزين، ويرأسهم أستاذ متميز لديه إسهامات منشورة عالمياً في مجال التخصص.

ثالثاً- أنواع الكراسي البحثية:

تتعدد أنواع الكراسي البحثية في الجامعات، وتتنوع وفقاً لأهدافها، ومدتها الزمنية، والجهات الداعمة لها، ومن أبرز أنواعها ما يأتي:

أ- **الكراسي البحثية الدائمة:** وهي التي تؤسسها الجامعات والمؤسسات التعليمية، وتحمل اسم الجهة أو الشخصية الممولة لها، وهي تستمر مدة لا تقل عن عشر سنوات، ومن أشهرها: كرسي "هنري لوكاس" في جامعة كامبريدج، والذي يزيد عمره عن (٣٤٠) عاماً. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٨)

ب- **الكراسي البحثية المؤقتة:** وهي كراسي بحثية تستمر مدة مؤقتة لا تقل عن ثلاثة أعوام، وترتبط هذه الكراسي بمدة التمويل المحددة لها. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٨)

ج- **الكراسي البحثية الوقفية:** وهي التي تُمول عن طريق الأوقاف العينية الدائمة، سواء أكانت من الجامعات، أم من الجهة الخارجية الممولة (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٩)، ويعد أول كرسي

بحثي - بالمفهوم الحديث للكراسي البحثية - هو كرسي "هوليز" بجامعة هارفارد سنة ١٧١٢م، ومن خلال هذا التمويل كان يتم دفع مرتبات دائمة للأساتذة والفريق البحثي. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٩)

د- **كراسي المنح البحثية:** وهي الكراسي العلمية المخصصة لمنح دراسية، أو بحثية تقدمها الجامعة بالتعاون مع إحدى الجهات الداعمة (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٩)، وهذه الكراسي في حاجة لتمويل مستمر؛ لارتفاع تكاليف الدراسة والبحث العلمي بمرور الزمن. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ٨٦)

هـ- **الكراسي البحثية الفخرية:** وهذا النوع من الكراسي تضعه المؤسسات التي تريد تكريم عضو هيئة تدريس متميز وله إنجازات بحثية أو اختراعات، وليس بالضرورة تخصيص هذه الكراسي للأكاديميين، بل يمكن أن تمنح هذه الكراسي لأشخاص لهم إسهامات فعالة في المجتمع. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٨)

وفي دراسة عن الكراسي البحثية في التعليم العالي بإحدى ولايات الهند Haryana (State Higher Education Council, 2022,4)، صنفت الدراسة الكراسي البحثية لثلاثة أنواع:

أ- **كراسي البحوث الصناعية:** وهي كراسي يمولها قطاع الصناعة؛ لإجراء البحوث في المجالات التي تهتم قطاع الصناعة، ويختلف تمويلها تبعاً للجهة الممولة واهتماماتها.

ب- **الكراسي البحثية الممنوحة (الفخرية):** وهي كراسي يمولها فرد أو مؤسسة؛ لتكريم الباحثين المشهورين في مختلف التخصصات، ومدة هذه الكراسي خمس سنوات، يمكن بعدها منح الكرسي لعالم آخر مشهور ومتميز.

ج- **الكراسي الوقفية:** وهذا النوع من الكراسي مخصص للعلماء والمعلمين المتميزين، ويوفر هذا النوع من الكراسي الأموال لدعم الأنشطة التدريسية والبحثية والخدمية بالجامعات، ويتم توفير هذه الأموال من خلال صندوق وقفي يتم تمويله من خلال بعض الأفراد والمؤسسات، ويتم إيداع أموال الوقف في حساب خاص بالجامعة، ويتم الإنفاق من عوائده على الكرسي البحثي.

وتختلف أنواع الكراسي البحثية، ومسمياتها باختلاف الجامعات في العالم، ففي الجامعات الكندية تنقسم الكراسي البحثية لمستويين وفقاً لمدتها الزمنية، وقيمة التمويل المقدم إليها، وفئة الباحثين المرشحين لها، وذلك على النحو التالي:

أ- **المستوى الأول من الكراسي البحثية:** وهو مخصص للباحثين المتميزين دولياً، ويُرشَّح لهذا المستوى كبار العلماء "قادة العالم في مجالاتهم"، وتستمر هذه الفئة من الكراسي لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد، ويصل التمويل المقدم للجامعات من القطاع الحكومي لكل كرسي من هذه الفئة حوالي (٢٠٠.٠٠٠) مائتي ألف دولار سنوياً. (Zha, 2013, 2)

ب- **المستوى الثاني من الكراسي البحثية:** وهو مخصص للباحثين الناشئين الذين لديهم قدرات ريادية في مجال تخصصهم، ويطلق عليهم "النجوم الصاعدة"، وتستمر هذه الفئة من الكراسي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويصل حجم التمويل المخصص لكل كرسي بحثي حوالي (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف دولار سنوياً. (Grant, k., Drakich, J., 2010, 23)، وفي جنوب أفريقيا، تنقسم الكراسي البحثية لنوعين أساسيين، وفقاً للمعايير التي تميز كلا منهما، وذلك على النحو التالي:

١. **كراسي بحثية من المستوى الأول:** ويشترط فيها أن يكون أستاذ الكرسي حاصلاً على درجة الأستاذية، وأن يكون باحثاً متميزاً ومبتكراً، وله إنجازات في مجال تخصصه، وله إسهامات بحثية دولية، ومتميز في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، ويشترط إقامته بصورة كاملة طوال مدة الكرسي البحثي في جنوب أفريقيا، أما المرشحون من خارج أفريقيا فيُشترط عليهم قضاء ٥٠% من مدة الكرسي البحثي في جنوب أفريقيا.

(National Research Foundation, 2022, 11)

٢. **كراسي بحثية من المستوى الثاني:** ويشترط فيها أن يكون أستاذ الكرسي حاصلاً على درجة أستاذ مشارك، ومعتزفاً به دولياً خلال خمس أو عشر سنوات قبل ترشحه للكرسي، ولديه القدرة على جذب طلاب الدراسات العليا، ويشترط إقامته بصورة دائمة مدة الكرسي البحثي في جنوب أفريقيا.

(National Research Foundation, 2018, 9)

رابعاً- أهداف الكراسي البحثية:

تسعى الكراسي البحثية لتحقيق مجموعة من الأهداف -قد تتفق، وقد تختلف من جامعة لأخرى- ويمكن فيما يلي استعراض لهذه الأهداف في بعض الجامعات التي تبنت فكرة الكراسي البحثية كآلية لدعم وتمويل الجامعات ودعم البحث العلمي بها.

ففي الجامعات الكندية، يهدف البرنامج الكندي للكراسي البحثية إلى استقطاب الباحثين المتميزين للجامعات الكندية، وتحسين قدرة الجامعات على تطبيق الجوانب المعرفية الجديدة في مؤسسات الإنتاج والشركات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد من خلال البحث والتطوير الاستراتيجي. (محمد، ٢٠٢٠، ٤١٨)

كما يهدف برنامج كراسي البحث الكندية إلى دعم التميز البحثي، وزيادة القدرة البحثية للجامعات الكندية، وذلك من خلال جذب ما يقارب من (٢٠٠٠) ألفي باحث من كبار الباحثين من داخل كندا ومن خارجها (Gilroy, Goss, 2016,13)، بالإضافة إلى نشر ثقافة الابتكار، وتحقيق التنمية في مختلف قطاعات المجتمع، ودعم إعداد الباحثين وتدريبهم على مهارات البحث العلمي في الجامعات الكندية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٦)

ويعكس برنامج الكراسي البحثية اهتمام حكومة كندا بالبحث العلمي والإبداع، وجذب العلماء والمهوبين في كل المجالات، وتشجيع الجامعات ومؤسسات الإنتاج على تبني خطط استراتيجية طموحة للبحث والابتكار، مما يساعد على بناء اقتصاد معرفي قوي بكندا (محمد، ٢٠٢٠، ٤١٩)

وفي جامعات جنوب أفريقيا، تمثلت أهم أهداف الكراسي البحثية بها في الأهداف التالية: تحسين القدرة التنافسية الدولية في البحث والابتكار في جامعات جنوب أفريقيا، استقطاب الباحثين والعلماء المتميزين لجامعات جنوب أفريقيا، والاحتفاظ بهم، إنشاء مسارات وظيفية للباحثين الشباب، وتنمية رأس المال البشري (National Research Foundation, 2023, 6)، توفير الدعم والرعاية والإرشاد لطلاب الدراسات العليا خاصة طلاب الدكتوراه. (National

Research Foundation, 2018, 5)

وفي جامعات المملكة العربية السعودية، تمثلت أهم أهداف الكراسي البحثية بها في الأهداف التالية: الاستثمار الأمثل للكفاءات والموارد البشرية وتوظيفها في خدمة المجتمع، دعم برامج الدراسات العليا، وتعزيز قدرتها على تخريج جيل من الباحثين المؤهلين، الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، ربط البحث العلمي بحاجات المجتمع ومشكلاته (منصور، ٢٠١٩، ١٢٥٧)، تحقيق قفزة نوعية نحو التميز والإبداع على المستويين الإقليمي والعالمي، دعم التخصصات المختلفة بما تحتاجه من أجهزة علمية ومختبرات حديثة، الاستفادة من الخبرات العالمية في تطوير الرصيد المعرفي والبحثي للجامعة (أحمد، ٢٠١٨، ٧٠)، إجراء البحوث العلمية المتخصصة، تحقيق التواصل الفكري والحضاري والثقافي بين شعوب العالم، نشر الثقافة الإسلامية في العالم (Al-Shamry, Al-Habeeb, 2016, 8)، دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعات السعودية، استقطاب الكفاءات العلمية المتميزة والعقول المبدعة في مختلف مجالات البحث العلمي محليا ودوليا، بناء منظومة بحثية عالية الجودة تساعد الجامعات على احتلال مكانة متميزة عالميا، بناء شراكة فعالة بين الجامعات وقطاعات المجتمع، وفتح قنوات الاتصال بينهما، إنتاج البحوث النظرية والتطبيقية المتكاملة، تطويع التكنولوجيا الحديثة في حل

مشكلات المجتمع، تحقيق التنمية المستدامة، توفير الموارد المالية اللازمة لدعم البحث العلمي في الجامعة. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦)

وقد أجمت بعض الدراسات أهداف الكراسي البحثية في الجامعات على اختلافها وتعدد دولها مثل دراسة (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٢ - ٧٣) وكان من أهم ما رصدت الدراسة من أهداف للكراسي البحثية: الإسهام في تبوء مؤسسات التعليم العالي والجامعي مكانة عالمية متميزة في البحث والتطوير، نشر ثقافة البحث والتطوير والابتكار والإبداع في مختلف العلوم والمعارف الإنسانية، أخذ زمام المبادرة في إجراء أبحاث في مجالات علمية ذات أولوية وطنية، والعمل على نشرها، الاستثمار الأمثل لقدرات الجامعة من كفاءات بشرية متميزة، وإمكانات تكنولوجية مساندة، استقطاب علماء متميزين والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم، إعداد جيل من الباحثين في المجالات العلمية المختلفة، وإتاحة الفرصة لهم للتدريب في الشركات المحلية والعالمية، زيادة نسبة الإسهام في الإنتاج العلمي العالمي، والارتقاء بالإنتاجية العلمية والتقنية كماً وكيفا، تنمية الشراكة بين الكفاءات الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني، تفعيل دور الجامعة في دعم التنمية المستدامة، والاقتصاد الوطني القائم على المعرفة، والصناعة ذات الأساس العلمي والتقني من أجل زيادة قدرتها على المنافسة.

وكان من أهم ما رصدته دراسة (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٧ - ١١٦٨) من أهداف للكراسي البحثية في الجامعات ما يلي: دعم الابتكارات العلمية، تعزيز الميزة التنافسية للجامعات، تفعيل المشاركة المجتمعية مع الكفاءات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المختلفة، ربط الجامعات ببيئتها المحيطة بها، وتفعيل دورها في حل مشكلات المجتمع، مواجهة التحديات المستقبلية والتنبؤ بها.

ورصدت دراسة (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٥) مجموعة من الأهداف للكراسي البحثية في الجامعات كان من أهمها: توفير بيئة مهنية جذابة للبحث العلمي، توفير الدعم المادي للبحث العلمي، توفير فرص بحثية للطلاب الباحثين للحصول على درجات علمية تتلاءم مع المجال البحثي للكراسي البحثية، استفادة المجتمع الخارجي من نتائج الأبحاث العلمية للكراسي البحثية في الجامعات.

خامساً - أهمية الكراسي البحثية:

تظهر أهمية الكراسي البحثية في الجامعات من خلال النقاط التالية:

- تعتبر الكراسي البحثية وسيلة مهمة للارتقاء بمنظومة البحث العلمي بالجامعات، وتحسين قدرتها على الابتكار، ووضع مخرجاتها في خدمة المجتمع على نحو ترتفع معه معدلات

التنمية الوطنية، وترتقي من خلاله الإمكانيات الوطنية ومكانة المجتمعات. (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٢)

- تسهم الكراسي البحثية في بناء المجتمع المعرفي الداعم للتطور والتكنولوجيا.
- تعمل الكراسي البحثية على تشجيع العلماء والباحثين على الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٥ - ١٢٣٦)
- تساعد الكراسي البحثية على زيادة تنافسية الجامعات، من خلال دعمها للبحث العلمي والابتكار، وجذب الباحثين المتميزين.
- تسهم الكراسي البحثية بدورٍ فعال في البناء الحضاري للمجتمعات، نظرًا لما تقدمه من جهود في خدمة المشروعات العلمية، ومعالجة القضايا التي تتطلب بحثًا متخصصة ودقيقة.
- تعتبر الكراسي البحثية آلية من آليات المشاركة المجتمعية، وموردًا مهمًا لتمويل البحوث العلمية، بعيدًا عن الروتين، والبيروقراطية، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الحكومات فيما يتعلق بتمويل البحث العلمي. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٦٥)
- تعمل الكراسي البحثية على دعم البحوث ذات المردود العلمي والاقتصادي على المجتمع المحلي والدولي.
- تعمل الكراسي البحثية على استقطاب الكفاءات العلمية المتميزة.
- تعمل الكراسي البحثية على زيادة الصلة بالجامعات المحلية والعالمية، والتعاون فيما بينها. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ١٠٠ - ١٠١)

سادسًا - إدارة الكراسي البحثية:

يمكن تعريف إدارة الكراسي البحثية بأنها هي الوحدة المسؤولة عن تنفيذ خطط برامج الكراسي البحثية، وأنشطتها، ومشروعاتها، وهي المسؤولة عن جميع المهام الأكاديمية والإدارية والمالية والتنظيمية والفنية اللازمة لتوجيه الكراسي البحثية لتحقيق أهدافها. وقبل الحديث عن التنظيم الإداري للكراسي البحثية، فينبغي التعرض بالحديث بداية عن إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي بشيء من التفصيل:

أ- إجراءات إنشاء الكراسي البحثية:

هناك مجموعة من الإجراءات التي تتم عند إنشاء الكراسي البحثية ويمكن إجمالها فيما

يلي:

في حالة المبادرة الفردية من أحد العلماء يقوم الباحث أو العالم بإعداد مقترح بحثي، ويتواصل مع ممول خارجي بعد مراجعة ذلك المقترح من قبل إدارة الكلية التي ينتسب لها الباحث، وبعد الموافقة على هذا المقترح يتم إنشاء الكرسي البحثي.

وفي حالة مبادرة الجهات الداعمة أو الممولة (فردًا أو هيئة)، فتتمثل الإجراءات فيما يلي:

- تعدُّ الجهة الداعمة والتي لديها رغبة في إنشاء كرسي بحثي، دراسة مفصلة توضح من خلالها رؤية ورسالة وأهداف الكرسي البحثي، وأهميته للجهة الداعمة والتمويل، وأهميته للجامعة والمجتمع، كما يتم توضيح الميزانية التقديرية للكرسي البحثي، والبدائل المتوقعة لتمويله.

- يتم عقد اتفاق بين الجهة الداعمة والتمويل للكرسي البحثي وبين الجامعة، ويتضمن هذا العقد: هدف الكرسي البحثي، ومدته، وقيمة الدعم المالي المقدم له، وتلتزم الجهة الداعمة بتمويل الكرسي البحثي طوال مدة العقد، ويسقط حقها في جميع المزايا الممنوحة لها من الجامعة في حالة توقف التمويل. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٧)

- يتم تعيين أستاذ للكرسي البحثي، وفقاً لشروط محددة، ويتم الترشيح من قبل عميد الكلية بعد المفاضلة بين المرشحين من خلال لجنة مشكلة من أساتذة الكلية، ويقوم العميد بتقديم توصية مصحوبة بتقرير من اللجنة الاستشارية ورئيس القسم، وترفع لرئيس الجامعة والذي يقوم باتخاذ القرار النهائي لتعيين أستاذ الكرسي البحثي. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٧)

وعملية اختيار أستاذ الكرسي البحثي، ينبغي أن يُراعى فيها مجموعة من المعايير أهمها: أن يكون عالماً ومتخصصاً وأستاذاً في مجال تخصصه، ويتمتع بكفاءة علمية عالية في مجال الكراسي البحثية، ولديه أبحاث علمية منشورة عالمياً، ولديه علاقات اجتماعية تمكنه من التواصل مع المؤسسات المعنية وذات الصلة بالكرسي البحثي.

وتتمثل أهم اختصاصات أستاذ الكرسي البحثي فيما يلي: الإشراف العلمي على الجوانب العلمية والأكاديمية المتعلقة ببرنامج الكرسي البحثي، اختيار أعضاء الفريق البحثي في ضوء برنامج الكرسي البحثي، إعداد التقارير المرحلية عن الأنشطة العلمية والبحثية للكرسي البحثي وتقديمها للجان المختصة، نشر نتائج الأبحاث التي قام بها الكرسي البحثي في المجالات العلمية المعتمدة. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٨)

وفي دراسة عن برنامج الكراسي البحثية بجامعة موننتيري بالمكسيك (Cantu, Bustani, 2009, 162)، رصدت تلك الدراسة مجموعة من المعايير والتي يتم في ضوءها اختيار وقبول إنشاء الكراسي البحثية بالجامعة، ومن أهم هذه المعايير: المؤهلات الدراسية للباحث الرئيس والأساتذة المساعدين، عدد طلاب الماجستير والدكتوراة المسجلين بالكرسي

البحثي، تناول الكرسي البحثي موضوعات ذات أولوية،مدى قدرة الكرسي البحثي على جذب تمويل خارجي، مدى قدرة الكرسي البحثي على إقامة علاقات دولية، مدى قدرته على تقديم براءات اختراع، عدد الجوائز التي حصل عليها المشاركون في الكرسي البحثي.

ومن الجدير بالذكر، أن برنامج الكراسي البحثية بجامعة مونتييري بالمكسيك بدأ في عام ٢٠٠٢؛ لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مناطق المكسيك، وقد وصل عدد الكراسي البحثية إلى (٥٥) كرسيًا بحثيًا بالجامعة،ومن أهم الموضوعات البحثية التي تناولتها الكراسي البحثية بجامعة مونتييري بالمكسيك: التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو،وأبحاث الخلايا الجذعية، وأمراض القلب، والهندسة الطبية،ومجموعة من الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل (الفقر والعمالة والديمقراطية).

وفي جامعات جنوب أفريقيا، يتم منح الكراسي البحثية في إطار دعوة مفتوحة وتنافسية،وينبغي أن يتضمن كل طلب مقدم للترشح للكرسي البحثي تفاصيل عن قدرات المرشح للكرسي البحث، ومدى استعداد والتزام الجامعة التي سيقام فيها الكرسي البحثي، ومدى تأثير أنشطة الكرسي البحثي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومدى وجود بنية تحتية مناسبة، ودعم مادي مناسب لتمويل الكرسي البحثي. (National Research Foundation,2023,11-12)

كما يجب أن تتوافق أهداف الكرسي المقترح إنشائه مع أهداف الجامعة، ومع المؤهلات المطلوبة والمعتمدة من وزارة التعليم العالي بجنوب أفريقيا، ويعتمد اختيار المرشح للكرسي البحثي على مؤهلاته، وخبراته،ومنشوراته البحثية في مجال الكرسي، وسجلات متابعته لطلابه في الدراسات العليا، ومدى قدرته على تحقيق أهداف الكرسي،وتقديراته للميزانية المقترحة للتمويل..(National Research Foundation,2018,7-12)

وتمر عملية اختيار وترشيح الكرسي البحثي في جامعات جنوب أفريقيا بمرحلتين: المرحلة الأولى: تتقدم فيه الجامعة بطلب لإنشاء كرسي بحثي وتوفير التمويل المناسب له،وتقوم لجنة بمراجعة مدى توافق الكرسي المقترح وقدرات الجامعة المضيفة، والمرحلة الثانية: تقدم خلالها الجامعة مقترحا بشأن ترشيح مرشحين لشغل رئاسة الكرسي البحثي، وتتم مراجعة المقترحات من قبل لجنة مكونة من (٦-١٠) مقومين للمتقدمين للترشيح بناء على مخرجاتهم البحثية،وتأثيرها خلال سبع سنوات مضت، وبناء على مكانتهم البحثية، ويتم تصنيف الأساتذة المختارون أربع تصنيفات: (A-B-C-Y)، وعلى أساس هذه التصنيفات يتحدد التمويل المخصص لكل تصنيف (Fedderke, J., W., Goldschmidt, M.,2015,3).

ب- التنظيم الإداري للكراسي البحثية:

يختلف هيكل التنظيم الإداري للكراسي البحثية من جامعة لأخرى، ومن دولة لأخرى، فهناك بعض الدول مثل كندا، يقع إشراف الكراسي البحثية فيها تحت الإشراف الحكومي المباشر، حيث تتولى الحكومة الكندية إدارتها وتمويلها، تحت الإشراف العام من وزير الصناعة الكندي، ويتم إدارة الكراسي البحثية بكندا على النحو التالي:

١- أمانة البرامج المؤسسية الثلاثية: وهذه الأمانة تتولى إدارة برنامج الكرسي البحثي بشكل يومي، ويمثلها كل من (المعهد الكندي للبحوث الصحية، مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية)، وتقوم هذه الأمانة برفع تقاريرها إلى (اللجنة الإدارية).

٢- اللجنة الإدارية: وتتكون من عضوية كل من (المدير العام لكل من المعهد الكندي لبحوث الصحة، مجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية) بالإضافة للمدير العام للمؤسسة الكندية، والمدير التنفيذي لبرنامج الكرسي البحثي، وهذه اللجنة مسؤولة عن تنظيم البرنامج وتنفيذه، وتعتبر بمثابة لجنة استشارية للجنة التوجيهية.

٣- اللجنة التوجيهية: وتتكون من عضوية رؤساء (المعهد الكندي لبحوث الصحة، ومجلس بحوث العلوم الطبيعية والهندسية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية) بالإضافة إلى رئيس المؤسسة الكندية، ونائب وزير الصناعة، وهذه اللجنة مسؤولة عن إعداد التقارير عن البرنامج للحكومة والتي يمثلها وزير الصناعة. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٨٠).

وفي المملكة العربية السعودية - كنموذج للجامعات العربية- يعدُّ مجلس كراسي البحث بالمملكة العربية السعودية هو الهيئة العليا المشرفة على برنامج الكراسي البحثية، ويتولى المجلس التخطيط لمختلف جوانب عمل البرنامج الأكاديمية والمالية والإدارية، ويتكون المجلس من: مدير الجامعة رئيساً، ووكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي نائباً، وعميد البحث العلمي، وثلاثة من أساتذة الكراسي البحثية بالجامعة يُعينهم مدير الجامعة لمدة عامين ولا تقل درجتهم العلمية عن أستاذ مشارك، والمدير التنفيذي لصندوق الكراسي البحثية، وأمين المجلس، ويتفرع من مجلس الكراسي البحثية: وحدتان رئيستان: الأمانة العامة لمجلس الكراسي البحثية، وصندوق الكراسي البحثية.

ويُعين لكل كرسي مسئول يتولى الإشراف على الشؤون المالية والإدارية والعملية للكراسي البحثية يُسمى: أستاذ الكراسي، ويعاون أستاذ الكراسي ثلاثة أعضاء من داخل الجامعة التابع لها

الكرسي أو من خارجها بدرجة أستاذ مشارك في تخصص الكرسي، وهؤلاء الأساتذة الثلاثة بمثابة الهيئة العلمية الاستشارية لدعم أستاذ الكرسي. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٦١ - ١٢٦٢) وبناء على ما سبق، يتضح أن من أهم اختصاصات لجان إدارة الكراسي البحثية في الجامعات كما ذكرته دراسة (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٩): وضع السياسات العامة للكراسي البحثية، وتعديلها في ضوء المستجدات، مراجعة مشروعات الكراسي البحثية في شكلها النهائي؛ للتأكد من مدى توافقها مع اللوائح المطبقة في الجامعة، الموافقة على تعيين أستاذ الكرسي وأعضاء الفريق البحثي بعد مراجعة ملفاتهم ومطابقتها للمعايير المعتمدة في الجامعة، إقرار الموازنات السنوية والحساب الختامي للكراسي البحثية.

ج- تمويل الكراسي البحثية:

يعد تمويل الكراسي البحثية من العناصر المهمة التي يتوقف عليها مدى نجاح الكراسي البحثية في تحقيقها لأهدافها التي أنشئت من أجلها، ويختلف هذا التمويل تبعاً لاختلاف مصادر التمويل في كل دولة لديها برامج للكراسي البحثية.

فهناك دول تعتمد في تمويلها لبرامج الكراسي البحثية على الميزانية المخصصة لها من الحكومة مثل: البرنامج الكندي للكراسي البحثية، وتعتبر التجربة الكندية من أهم وأنجح التجارب الدولية في إنشاء الكراسي البحثية، وقد بلغ إجمالي عدد الكراسي البحثية في كندا حوالي (٢٠٠٠) ألفي كرسي بحثي، ويوجد منها حوالي (١٨٨٠) كرسي بمثابة كراسي ذات مخصصات مالية منتظمة، ٤٥% منها للبحث في العلوم الطبيعية والهندسية، ٣٥% للبحث في العلوم الصحية، ٢٠% للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويمول هذا العدد من الكراسي عن طريق الحكومة الكندية من خلال وكالاتها الفيدرالية الثلاثة (المعهد الكندي لعلوم الصحة، هيئة بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، هيئة بحوث العلوم الطبيعية)، وعلى الرغم من أن النسبة الغالبة من برامج الكراسي البحثية يتم تمويلها بدعم حكومي مباشر، إلا أن القطاع الصناعي ومؤسسات الإنتاج تقوم بتمويل بعض برامج الكراسي البحثية مثل برنامج كراسي البحوث الصناعية بكندا، والذي يسعى لتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة، ويوفر بيئة تدريب تعزيرية لطلاب الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه من خلال الشركاء الصناعيين. (محمد، ٢٠٢٠، ٤١٨ - ٤١٩)

ومنذ عام ٢٠٠٠، خصصت الحكومة الكندية (٩٠٠) مليون دولار لإنشاء (٢٠٠٠) كرسي بحثي بالجامعات الكندية بمعدل (٤٠٠) كرسي بحثي سنوياً (فراج، ٢٠٢٠، ٩٠)، وفى عام ٢٠٠٨ تم إطلاق برنامج كراسي أبحاث التميز الكندي؛ لدعم الجامعات الكندية فى مجال

البحث والابتكار، بمنحة قدرها (١٠) مليون دولار على مدار سبع سنوات
(SSHRC/NSERC Evaluation Division, 2020, 1)

ووصل الدعم المؤسسي للكراسي البحثية الكندية فيما بين ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى ما بين ٤٢٩ مليون دولار إلى ٤٤١ مليون دولار سنويا، ويتم دعم أساتذة الكراسي البحثية من أصحاب المستوى الأول من الكراسي بما يعادل ٣٠٨.٥٢٣ ألف دولار سنويا، بينما أصحاب المستوى الثاني من الكراسي البحثية يتم دعمهم بحوالي ٢٠٢ ألف دولار سنويا. (Gilroy, Goss, 2016,15-16)

وفي عام ٢٠١٧، تم إطلاق برنامجا جديدا للكراسي البحثية احتفالا بالذكرى الـ (١٥٠) لتأسيس كندا، والبرنامج مفتوح لجميع الباحثين من مختلف التخصصات، ويمول المشروع بقيمة (٣٥٠) ألف دولار لمرة واحدة. (SSHRC/NSERC Evaluation Division, 2020, 1)

وفي عام ٢٠٢٠، أعلن السيد "باينز" وزير الابتكار والعلوم والصناعة أن حكومة كندا دعمت (٢٥٩) كرسيًا بحثيًا جديدًا في (٤٧) مؤسسة بكندا، بما يقرب من (١٩٥) مليون دولار، ويُستكمل هذا الدعم بما يقرب من (١٤) مليون دولار لدعم البنية التحتية لبعض الكراسي البحثية. (Government of Canada, 2020)

وفي العديد من الجامعات العالمية، يشارك القطاع الخاص الحكومات في تمويل الكراسي العلمية، كما في اليابان، والتي تمثلت مصادر تمويل الكراسي العلمية بها في التمويل الحكومي والقطاع الخاص، ويصل الدعم المادي للكرسي الواحد إلى (٢) مليار ين ياباني، أي ما يعادل (٨) مليار دولار أمريكي، وهذا الدعم تقدمه عدد من شركات القطاع الخاص، أبرزها (هيتاشي، توشيبا، ميتسوبيشي، فوجي، تويوتا، هوندا، جازاك). (فراج، ٢٠٢٠، ٨٩)

وفي جامعة مونتريال بالمكسيك، يحصل كل كرسي بحثي على تمويل سنوي يصل إلى (١٥٠) ألف دولار لمدة خمس سنوات، وتصل استثمارات الجامعة في برنامج الكراسي البحثية (٢٠) مليون دولار أمريكي. (Cantu, Bustani, Molina, 2009, 163).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح تمويل الكرسي البحثي الواحد ما بين (١) مليون حتى (٥٠) مليون، وهي مبادرات محددة زمنيا بأربع سنوات قابلة للتجديد، وتتمثل مصادر تمويل الكراسي البحثية في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية في مساهمات تمويلية من بعض الدول الخارجية والتي لها كراسي بحثية بالجامعات الأمريكية، كاليابان، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات الاقتصادية، والتبرعات، وميزانيات الجامعات التي يتم رصدها من الخدمات الذاتية التي تقدمها الجامعات. (فراج، ٢٠٢٠، ٨٨)

وفي الجامعات الأمريكية، يتم تخصيص ما يعادل (٥%) من جملة الأموال المخصصة لكل كرسي بحثي، أما باقي الأرباح السنوية فيتم تدويرها في حساب المشروع الاستثماري للصندوق العام المخصص لكافة الكراسي الجامعية، ويقوم مكتب التطوير العلمي بالجامعة بالتنسيق مع الجهة المانحة؛ لتنفيذ رغبة المانح فيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي الصرف فيها لتغطية نفقات تطويرها حسب أهداف وضوابط الكرسي البحثي. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ٧٦-٧٢)

وفي جامعات جنوب أفريقيا، وصل عدد الكراسي البحثية إلى (٢٥٨) كرسيًا بحثيًا موزعين على (٢٢) جامعة ومؤسسة بحثية وطنية في مختلف التخصصات البحثية (الطبيعية والهندسية والإنسانية والاجتماعية) (National Research Foundation, 2022, 4)، والذي يعمل فعليًا من هذه الكراسي (٢١٢) كرسيًا بحثيًا، وبشكل الأفارقة ٣٥% من شاغلي هذه الكراسي، وقامت المؤسسة الوطنية للبحوث بإنشاء كراسي بحثية ثنائية دولية مع دول إفريقية مثل ناميبيا، ومع دول أوروبية مثل بريطانيا وسويسرا (National Research Foundation, 2023, 4)، ولم يتوقف دعم هذه الكراسي على تمويل المؤسسة الوطنية للبحوث، بل قامت هذه الكراسي البحثية بعقد شراكات بحثية مع وزارة التعليم العالي، ومجلس البحوث الطبية بجنوب أفريقيا، وبعض مؤسسات القطاع الخاص مثل مؤسسة فرست لاند، وأنجلو أمريكان، ونيد بانك (National Research Foundation, 2018, 4)، ووصل الدعم المادي لكل كرسي بحثي (٢.٥) مليون دولار سنويًا، ويُخصص جزء من هذا المبلغ لمرتبات شاغلي الكراسي البحثية، وتكاليف إجراء البحوث العلمية، ومستلزمات المعدات البحثية (منصور، ٢٠١٩، ١٢٤٤)، وبالإضافة لما سبق، فقد خصصت المؤسسة الوطنية للبحوث (٣٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي سنويًا، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد؛ لدعم ما يقرب من (٨٠) كرسيًا بحثيًا؛ بهدف تحسين القدرة التنافسية لجنوب أفريقيا في اقتصاد المعرفة الدولي. (Fedderke, J., W., Goldschmidt, M., 2015, 2).

وفي المملكة العربية السعودية، وصل عدد الكراسي البحثية إلى (٢٣٨) كرسيًا بحثيًا، وتحظى جامعة الملك سعود بأكبر عدد من الكراسي، يليها على التوالي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أما باقي الجامعات فلا يتجاوز عدد الكراسي بها من (٢-٦) كراسي لكل جامعة، وتخدم الكراسي البحثية تخصصات العلوم، والطب، والهندسة، والإنسانيات. (فراج، ٢٠٢٠، ٩١)

وتتنوع مصادر التمويل للكراسي البحثية بالمملكة العربية السعودية، والتي من أهمها: التبرعات أو المنح المالية أو الوقف العيني الذي يستفاد من عوائده لتغطية نفقات الكرسي

البحثي، والتمويل الذاتي الناشئ من أنشطة وبرامج الكرسي مثل الاستشارات والدراسات والتدريبات، والميزانية المرصودة من الجامعة أو صندوق وقف الجامعة.

ويعتبر الحد الأدنى لتأسيس الكرسي الدائم أو الوقفي (٥) مليون ريال سعودي، والحد الأدنى لتمويل الكرسي المؤقت (١) مليون ريال سعودي، ويتم إيداع التبرعات والمنح وعائدات الأوقاف في حساب مستقل لكل كرسي باسم الجامعة التابع لها، وذلك في أحد المصارف المحلية، ويتم الصرف من الحساب المستقل لكل كرسي بحثي وفقاً للأغراض المحددة في مشروع الميزانية التقديرية المعتمدة، وذلك بموافقة رئيس الجامعة أو من ينوب عنه، وتخضع عملية الصرف لإشراف المراقب المالي للجامعة، والذي يقوم بفحص ومراجعة السجلات المالية الخاصة بالكرسي دورياً، ويرفع بذلك تقريراً لرئيس الجامعة. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٥٩)

وهناك ضوابط وضعتها المملكة العربية السعودية لتمويل الكراسي البحثية، حيث حددت مدة زمنية لا تزيد عن خمس سنوات لدعم الكرسي البحثي، وتكون قابلة للتמיד وفقاً للجدوى العلمية والثقافية التي تراها وزارة التعليم العالي السعودية، وتقوم وزارة المالية بجدولة الدعم السنوي للكراسي البحثية بعد إقرارها من وزارة التعليم العالي واللجنة المختصة. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ٩٦)

وهناك مجموعة من الامتيازات تمنحها الجامعات السعودية للجهات الممولة للكراسي البحثية لتشجيعهم على تمويلها واستمرار عملية التمويل، ومن أهم هذه الامتيازات:

- تسمية الكرسي البحثي باسم الممول فرداً كان أم مؤسسة.
- التغطية الإعلامية لإنشاء الكراسي البحثية بالجامعة.
- منح الممول مقعداً في برامج الدراسات العليا بالجامعة، ومقعدتين بالمرحلة الجامعية الأولى.
- السماح للممول بتوجيه مهام الكرسي البحثي لإجراء مشروعات تدخل ضمن اهتمامات الممول البحثية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٨٢ - ١١٨٣)
- وضع اسم الممول في سجل الجامعة الشرفي التابع لها الكرسي البحثي.
- السماح للممول بترشيح عضو واحد ضمن فريق عمل الكرسي البحثي الذي يموله.
- وضع اسم الممول على المختبرات الخاصة بالكرسي، وإعلان اسمه في مختلف الفعاليات والأنشطة العلمية ذات العلاقة بالكرسي.
- منح الممول حق الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المرتبطة بالكرسي.
- التنويه باسم الممول في البحوث المنشورة في المجالات العالمية، والندوات والمؤتمرات التي يتم إنجازها تحت مظلة الكرسي البحثي.
- منح الممول درع الجامعة الخاص بداعمي الكراسي البحثية.

- تكريم الممول تحت إشراف اللجنة العليا لبرنامج الكراسي البحثية. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٦١)
د- تقييم الكراسي البحثية:

يتمثل تقييم الكراسي البحثية في الجامعات من خلال تحديد مدى نجاح الكراسي البحثية في تحقيقها لأهدافها، وهذا التقييم يأخذ شكلين من أشكال التقييم، **تقييم مرحلي**: ويتم بعد مرور فترة محددة من تاريخ إنشاء الكرسي، ويهدف هذا التقييم إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه الكرسي البحثي، وهناك **تقييم نهائي لبرنامج الكرسي البحثي كله** من حيث إنتاجه العلمي، ومستوى مهارات أعضائه، وأنشطته، ومدى تأثيره على المجتمع والبيئة المحيطة به، ومصادر تمويله، وبناء على تقييم كل ما سبق، يتم اتخاذ القرار باستمرار الكرسي البحثي أو إيقافه. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٨٥ - ١١٨٦)

وفى إحدى الدراسات التي تناولت الكراسي البحثية فى **جامعة منونثريال بالمكسيك** (Cantu, Bustani, Molina, 2009, 163-166)، ذكرت الدراسة أن تقييم الكراسي البحثية بالجامعة يتم وفقا لتقييمين: أحدهما كمي، والآخر كفي، **فأما التقييم الكمي للكراسي البحثية** فيتم من خلال تقييم عدد المنشورات البحثية التي أصدرها الكرسي البحثي، وبراءات الاختراع، والجوائز التي حققها، وحجم التمويل الخارجي للكرسي البحثي، وعدد الطلاب المسجلين لدرجات الماجستير والدكتوراة بالكرسي البحثي، ويتم التقييم وفقا للنقاط التي يحصل عليها الكرسي من مجموع (١٠٠٠) نقطة، وتعطى أكبر النقاط لحجم التمويل الخارجي، وعدد المنشورات البحثية وبراءات الاختراع، حيث يحصل كل منهما على (٢٥٠) نقطة، ويتم تقييم كل كرسي بحثي شهريا وفقا للمعايير السابقة.

أما التقييم الكفي للكراسي البحثية، فيتم من خلال تكليف أستاذ الكرسي البحثي بتقديم تقرير من خمس صفحات يقدم فيه عرضا يوضح من خلاله مدى اتفاق عمل الكرسي البحثي مع أهداف الجامعة والتنمية الوطنية، ومدى التزامه بالأهداف والمجالات التي تعهد بالعمل فيها، ومدى تفاعله مع الشركات والهيئات الحكومية، ومع الكليات داخل الجامعة، ومدى مشاركته فى تدريب الباحثين فى مختلف التخصصات.

وفى جامعات جنوب أفريقيا (National Research Foundation, 2018, 13)، يتم تقييم الكراسي البحثية فى نهاية كل سنة مالية، حيث يطلب من أستاذ الكرسي البحثي أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الوطنية للبحوث يوضح من خلاله النتائج التي حققها الكرسي البحثي، وهناك تقييم نهائي للمشروع البحثي للكرسي، فإذا كانت مدة الكرسي البحثي خمس سنوات قابلة

للتجديد، فإنه فى نهاية السنة الخامسة يتم مراجعة المشروع لتحديد جدوى استمرارية الكرسي البحثي، وجدوى تمويله.

وذكرت دراسة (عطية، ٢٠٢٠، ١١٨٣ - ١١٨٥) أن عملية تقييم الكرسي البحثية تتم من خلال لجنة تُسمى "لجنة المراجعة الخارجية"، وهي مسئولة عن مراجعة أداء الكرسي البحثي وفق مجموعة من المعايير المحددة والمتفق عليها، وتتكون اللجنة من مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال عمل الكراسي البحثية، وأعضاء من الجهة الممولة للكرسي، وتتحدد أهم معايير تقييم الكراسي البحثية في الجامعة في المعايير التالية:

- مكانة أستاذ الكرسي العلمية، وخبراته ودرجة تفرغه للكرسي البحثي.
 - عدد الإنتاج العلمي من أبحاث وكتب مؤلفة ضمن برنامج الكرسي البحثي.
 - المساهمة في تطوير برامج علاجية جديدة، وأساليب جديدة لحماية البيئة والمجتمع.
 - عدد براءات الاختراع التي حققها الكرسي محليا وعالميا.
 - حجم الاستثمارات المتوقعة من الكرسي البحثي.
 - عدد الطلاب والباحثين الذين ساهم الكرسي البحثي في منحهم درجات الماجستير والدكتوراه، وصاروا ضمن الفريق البحثي للكرسي.
 - حجم العقود التشاركية التي وقعها الكرسي البحثي، وحجم التمويل والدعم المالي المقدم من الجامعة.
 - عدد المقابلات التلفزيونية والمقالات الصحفية والدعايات الإعلامية والمؤتمرات التي نظمها الكرسي البحثي.
 - أشكال التعاون التي حققها الكرسي مع الجامعات ذات التخصصات المتقاربة.
 - مدى استفادة الكرسي البحثي من الإمكانيات والخبرات المتاحة.
 - مستوى تواصل أستاذ الكرسي البحثي مع إدارة البرنامج.
 - مدى وضوح وشمولية التقارير الفنية الدورية التي يرفعها الكرسي للجهات المسؤولة.
 - مدى رضا الجهة الممولة للكرسي عن أداء الكرسي البحثي من خلال التقارير.
- وبعد أن يتم تقييم الكرسي البحثي وفق المعايير السابقة، قد يتم توجيه إنذار لإيقاف الكرسي البحثي عند مرور أكثر من عامين على إنشائه دون تحقيق أي إنجازات ملموسة، أو صدور تجاوزات إدارية أو توقف الجهة الممولة عن سداد الدفعات المستحقة للتمويل، ثم يتم الإيقاف النهائي لعمل الكرسي في حالة عدم الاستجابة للإنذارات المقدمة.
- وفي المملكة العربية السعودية - كنموذج للدول العربية التي لها تجربة ناجحة فى الكراسي البحثية- (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ٩٧)، يتولى عملية التقييم والمتابعة للكراسي البحثية لجنة

مشكلة من (وزارة التعليم العالي، وممثلين من وزارة المالية، والخارجية، والشئون الإسلامية، والمجلس الأعلى للإعلام، ووكيل جامعة الملك سعود للبحث العلمي) وتسمى هذه اللجنة باللجنة الوطنية للتعليم العالي، ويصل للجنة الوطنية تقرير من الملحقة الثقافية عن كل كرسي ونشاطاته الفصلية والسنوية.

سابعاً- متطلبات نجاح الكراسي البحثية في الجامعات:

إن نجاح الكراسي البحثية في الجامعات مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات، والتي تتنوع ما بين متطلبات بشرية، وتنظيمية وإدارية، ومادية وتمويلية ويمكن فيما يلي تناول هذه المتطلبات بشيء من التفصيل:

- ١- المتطلبات البشرية اللازمة لنجاح الكراسي البحثية في الجامعات: وتتمثل في الآتي:
 - استقطاب العلماء والباحثين المتميزين محلياً وعالمياً للإشراف على الكراسي البحثية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٤)
 - توفير الكفاءات البشرية البحثية والفنية للمشاركة في أنشطة الكراسي البحثية. (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٩).
 - اقتناع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بفكرة إنشاء الكراسي البحثية، وتبنيهم لها. (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٨)
 - اقتناع القيادات الجامعية بأهمية الكراسي البحثية، ودورها الحيوي في خدمة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٥)
 - إكساب الباحثين والعاملين بالكراسي البحثية الخبرات اللازمة للعمل بكفاءة في مجال الكراسي البحثية من خلال توفير البرامج التدريبية والمنح والبعثات الخارجية التي تساعدهم على العمل بكفاءة. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٥)
- ٢- المتطلبات التنظيمية والإدارية لنجاح عمل الكراسي البحثية في الجامعات: وتتمثل في الآتي:
 - إحداث تعديل تشريعي في اللوائح الجامعية بما ييسر إجراءات إنشاء الكراسي البحثية (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٨)، واستقطاب العلماء، وعمل شراكات وعقود بحثية. (أحمد، ٢٠١٨، ٧٢)
 - تحفيز جميع وحدات الجامعة وإداراتها على التعاون؛ لتحقيق أهداف الكراسي البحثية.
 - دعم الإدارة العليا في الجامعات (رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات) لبرامج الكراسي البحثية.

- إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الكراسي البحثية داخل الجامعات؛ تتولى المهام الأكاديمية، والإدارية، والفنية، والمالية، والتنظيمية اللازمة لإدارة الكراسي البحثية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٥)
 - وضع خطة عمل سنوية واضحة ومحددة للكراسي البحثية.
 - تنوع أنشطة الكراسي البحثية لتشمل العديد من المجالات كالتأليف والترجمة.
 - ارتباط موضوعات الكراسي البحثية باجبات المجتمع ومتطلباته (منصور، ٢٠١٩، ١٢٣٩-١٢٤٠)
 - تصميم خريطة بحثية لعمل الكراسي البحثية. (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٩)
 - التأكد من توافق رؤية ورسالة وأهداف وأنشطة الكراسي البحثية مع خطة الجامعة الاستراتيجية في البحث العلمي وإدارة المعرفة، وتوافقها كذلك مع أولويات الوطن، وتطلعاته. (Al-Shamry, Al-Habeeb, 2016, 11-12)
 - الاهتمام بنشر وتداول ما تنتجه فعاليات الكراسي البحثية من بحوث ومعارف في المجتمع المحلي والعالمي.
 - تذليل كافة العقبات التي تواجه الباحثين أثناء إجراء البحوث العلمية. (أحمد، ٢٠١٨، ٧٢، ٨٠).
 - الالتزام بتقديم تقارير سنوية لرؤساء الأقسام العلمية بالكليات المختصة عن أنشطة الكرسي البحثي وفعالياته، ثم إرسال هذه التقارير للجهات المختصة بالجامعة. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ١١٩).
 - عرض أبحاث الكراسي البحثية والتسويق لها في المؤتمرات العالمية، وإبراز أنشطة الباحثين فيها. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٤)
 - توظيف وسائل الإعلام، وأوعية النشر التقليدية والإلكترونية، لتحقيق الانتشار والسمعة العلمية للكراسي البحثية بالجامعات. (أحمد، ٢٠١٨، ٧٣).
 - عقد اتفاقيات شراكة وتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث العالمية الرائدة في مجال الكراسي البحثية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٤).
 - إضافة مقررات دراسية لطلاب الدراسات العليا، وتضمينها موضوعات مرتبطة بتخصصات الكراسي البحثية، وتوجيه أبحاثهم لخدمة أهدافها. (أحمد، ٢٠١٨، ٧٢).
 - دعم أطروحات الماجستير والدكتوراه المرتبطة بالكراسي البحثية. (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٩)
- ٣- المتطلبات المادية والتمويلية لنجاح عمل الكراسي البحثية في الجامعات: وتتمثل في الآتي:

- إعداد وتوفير البنية التحتية بالجامعات من مرافق وتجهيزات؛ (أحمد، ٢٠١٨، ٧٢) لتهيئة بيئة ملائمة لعمل الكراسي البحثية. (Al-Shamry, Al-Habeeb, 2016, 11)
- توفير المخصصات والاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء الكراسي البحثية. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٥).
- إنشاء صندوق لدعم الكراسي البحثية، يتم تمويله من الجهات التالية: الأوقاف الدائمة، التبرعات والهبات، عوائد براءات الاختراع، الاستثمارات المدعومة من برنامج الكرسي البحثي، مخصصات الميزانية العامة للتعليم العالي، المخصصات المالية التي يمكن أن تقدمها القطاعات الحكومية والخاصة من ميزانيتها العامة. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٤). هذا بالإضافة إلى توفير فرص مناسبة لاستثمار هذا الدعم لتوسيع مجالات هذه الكراسي. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ١١٧).
- تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين على تمويل الكراسي البحثية بالجامعات في التخصصات التطبيقية التي تفيد مجالات الصناعة، والإنتاج في المجتمع. (فراج، ٢٠٢٠، ٩٤)، وقد أكدت دراسة (Heng, K., Hamid, M., Khan, A., 2020, 973) أن الدعم المقدم من القطاعات الصناعية وشركاء التنمية والوكالات المانحة له تأثيره الإيجابي في زيادة معدلات الأداء البحثي لدى الأكاديميين.
- الاستفادة من بعض الشركات الكبرى العاملة في مشروعات التنمية الوطنية في دعم بنود الكراسي البحثية بالجامعات.
- الاستفادة من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لدعم الكراسي البحثية الجامعية. (الخطيب، الجبر، ٢٠٠٠، ١١٣).
- دعم الكراسي البحثية من خلال تسويق نتائج البحوث التي تنتجها تلك الكراسي. (عطية، ٢٠٢٠، ١١٧٥)

المحور الرابع- الرؤية المستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية:

- يتناول الباحث في هذا المحور عرض الرؤية المستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، ويتم عرض الرؤية المستقبلية وفقا للعناصر التالية:
- أولاً- منطلقات ومرتكزات الرؤية المستقبلية:**
- تستند الرؤية المستقبلية لتوظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، على مجموعة المنطلقات والمرتكزات التالية:

- ١- تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات الداخلية والخارجية؛ بما يستلزم البحث عن مصادر تمويلية جديدة مثل الكراسي البحثية؛ لسد العجز الحكومي في تلبية متطلبات التعليم الجامعي المصري.
- ٢- الاعتماد على التمويل الحكومي بمفرده للجامعات المصرية، أثبت فشله في تلبية متطلبات الجامعات المصرية، وتطوير قدراتها البحثية، وتهيئتها لتكون في مصاف الجامعات المتقدمة.
- ٣- ضعف المخصصات المالية من ميزانية الحكومة للصرف على أنشطة البحث العلمي بالجامعات المصرية.
- ٤- تراجع ترتيب الجامعات المصرية في معظم التصنيفات العالمية؛ بسبب ضعف قدراتها البحثية، وقلة براءات الاختراع في المجالات المختلفة.
- ٥- ضعف النظم والقوانين التشريعية المنظمة للبحث العلمي، والمحفزة للدخول في شراكات بحثية مع المؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص.
- ٦- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة الجادة في تمويل المشروعات البحثية بالجامعات المصرية.
- ٧- تلعب الكراسي البحثية دورا مهما في دعم التميز البحثي للجامعات، وزيادة قدرتها البحثية.
- ٨- يعدُّ نجاح برامج الكراسي البحثية في العديد من جامعات العالم في المساهمة الجادة في دعم تمويل الجامعات وتطوير البحث العلمي، من أهم المنطلقات للأخذ ببرامج الكراسي البحثية في جامعاتنا المصرية كآلية ناجحة لتمويلها وسد النقص التمويلي الحكومي.

ثانياً- هدف الرؤية المستقبلية:

- تهدف الرؤية المستقبلية إلى العمل على توظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف التالية:
- ١- تهيئة المناخ الجامعي المصري، وتوفير الإمكانيات اللازمة له، ليكون بيئة ملائمة وحاضنة لبرامج الكراسي البحثية حتى تحقق أهدافها بنجاح.
 - ٢- وضع إطار هيكلي لإدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية، ووضع آليات لتمويلها.

ثالثاً- مراحل الرؤية المستقبلية وآليات تنفيذها:

لكي يتم توظيف الكراسي البحثية في دعم تمويل الجامعات المصرية، سيحتاج ذلك إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى- مرحلة التهيئة: وفيها يتم تهيئة المناخ الجامعي لكي يكون بيئة ملائمة ومناسبة لحضانة الكراسي البحثية ونشأتها، ومن أهم الآليات اللازمة لتنفيذ هذه المرحلة:

- ١- إحداث تعديلات تشريعية في اللوائح الجامعية؛ بما ييسر إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، واستقطاب العلماء، وعمل شراكات وعقود بحثية، وهذا يتطلب منح برامج الكراسي البحثية المزيد من الاستقلالية والحرية في إدارة شئونها المالية والإدارية والأكاديمية.
- ٢- وضع الخطط الاستراتيجية؛ لتوجيه البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاع الإنتاج وفق عقود يتم إبرامها بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- ٣- تطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية للأكاديميين النشطين بحثياً؛ لإنجاح المشاريع البحثية التي تُسهم في زيادة إيرادات التعليم العالي والجامعي.
- ٤- الارتقاء بالبنية التحتية للجامعات المصرية، لتكون مهياً لإنشاء برامج للكراسي البحثية.
- ٥- إنشاء وحدة لدعم الشراكة البحثية تتبع قطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع، وتضم في عضويتها ممثلين عن رجال الأعمال، وممثلين عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتختص بتسهيل كافة أنواع الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال.
- ٦- نشر الوعي بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، بأهمية الكراسي البحثية، ودورها الحيوي كآلية من آليات تمويل الجامعات، ودورها كذلك في وصول الجامعة لمصاف جامعات الدول المتقدمة واحتلالها ترتيباً متقدماً في التصنيفات الجامعية العالمية؛ وذلك من خلال الندوات وورش العمل.
- ٧- نشر الوعي المجتمعي لدى رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والصناعية بأهمية الكراسي البحثية ودورها الفعال في تطوير قطاع الأعمال وحل مشكلاته، بما يحفزهم للمشاركة في تمويل الكراسي البحثية، واستحداث كراسي بحثية جديدة.
- ٨- إتاحة الفرصة لممثلين عن رجال الأعمال والقطاع الخاص للمشاركة في الهيئة الإشرافية على الكراسي البحثية.
- ٩- دعوة رجال الأعمال وقادة مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الإنتاج في المجتمع إلى الجامعة في لقاءات مفتوحة مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ودعوتهم لندوات يدور الحوار فيها عن أهمية الكراسي البحثية في خدمة المجتمع.
- ١٠- عقد شراكات واتفاقيات مع المراكز والجامعات العربية والعالمية، والتي لديها خبرة في مجال الكراسي البحثية، والاستفادة من تجربتها في هذا المجال.
- ١١- استحداث تخصصات وبرامج ومقررات دراسية بالجامعات المصرية تتوافق مع متغيرات ومتطلبات سوق العمل.

١٢- الارتقاء بمستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أكاديميا وبحثيا، من خلال التنمية المهنية المستدامة.

١٣- استقطاب الأساتذة المتميزين أكاديميا وبحثيا، والذين حصلوا على جوائز عالمية، وبراءات اختراع، ولديهم خبرة في إدارة الكراسي البحثية، وذلك للاستفادة من خبراتهم البحثية، والاستعانة بهم في تدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

١٤- الدراسة المتأنية والمستفيضة للكراسي البحثية المزمع إنشاؤها، وإبراز أهميتها وفوائدها التي ستعود على الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

المرحلة الثانية: مرحلة إنشاء إدارة الكراسي البحثية وتمويلها بالجامعات المصرية:

تعد إدارة الكراسي البحثية وحدة مسئولة عن تنفيذ خطط برامج الكراسي البحثية وأنشطتها، ومشروعاتها، وهي المسئولة عن جميع المهام الأكاديمية والإدارية والمالية والتنظيمية والفنية اللازمة لتوجيه الكراسي البحثية لتحقيق أهدافها، وفيما يلي تفصيل لمكونات هذه الإدارة ومصادر تمويلها المقترحة بالجامعات المصرية.

١- **رؤية إدارة الكراسي البحثية:** تتمثل رؤية إدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية في الارتقاء بالجامعات المصرية أكاديميا وبحثيا ومجتمعيا لتحل ترتيبا عالميا بين جامعات الدول المتقدمة.

٢- **رسالة إدارة الكراسي البحثية:** تتمثل في مشاركة الحكومة المصرية في دعم تمويل الجامعات المصرية، بما يساعد على استثمار الكفاءات البحثية وأصحاب الأفكار الإبداعية والارتقاء بأدائهم في مختلف تخصصات المعرفة، وبما يحقق خدمة المجتمع ونهضة مؤسساته الإنتاجية.

٣- **أهداف إدارة الكراسي البحثية:** تتمثل أهداف إدارة الكراسي البحثية المقترحة في الأهداف التالية:

- التميز البحثي في مجالات البحث ذات الأهمية الوطنية والدولية.
- ربط البحث العلمي بالجامعات بحاجات المجتمع ومشكلاته، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.
- دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعات المصرية.
- استقطاب الكفاءات العلمية والبحثية والعقول المبدعة في مختلف مجالات البحث العلمي محليا ودوليا.
- بناء منظومة بحثية عالية الجودة تساعد الجامعات المصرية على احتلال مكانة متميزة عالميا.

- السعي إلى حصول الجامعات المصرية على العديد من براءات الاختراع، وتحقيق الميزة التنافسية بين الجامعات الإقليمية والعالمية.
- نشر ثقافة البحث والتطوير والابتكار والإبداع، والعمل كفريق بحثي في مختلف التخصصات والمعارف الإنسانية.
- الاستثمار الأمثل لقدرات الجامعة من كفاءات بشرية متميزة، وإمكانات تكنولوجية مساندة.
- إعداد جيل من الباحثين المتميزين في المجالات العلمية المختلفة، وإتاحة الفرصة لهم للتدريب في الشركات والمؤسسات الإنتاجية المحلية والعالمية.
- إنتاج البحوث العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع، ونشرها دولياً.
- بناء شراكة فعالة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في المجتمع.
- توفير فرص للطلاب الباحثين للحصول على درجات علمية تتلاءم مع المجال البحثي للكراسي البحثية.
- توفير الموارد المالية اللازمة لدعم البحث العلمي بالجامعات المصرية من خلال جذب الاستثمارات والتمويل المناسب للكراسي البحثية، وتحفيز رجال الأعمال، ومؤسسات المجتمع وقطاع الإنتاج لدعم الكراسي البحثية مالياً ومعنوياً.
- ٤- اختصاصات إدارة الكراسي البحثية في الجامعات المصرية: تتمثل في الآتي:
 - وضع السياسات والخطط المبدئية لإنشاء الكراسي البحثية، وتعديلها في ضوء المستجدات.
 - وضع اللوائح والقوانين المنظمة لعمل الكراسي البحثية بالجامعة.
 - تيسير إجراءات إنشاء الكراسي البحثية بالجامعة.
 - الموافقة على تعيين أستاذ الكرسي وأعضاء الفريق بعد مراجعة ملفاتهم ومطابقتها للمعايير المعتمدة في الجامعة.
 - إقرار الموازنات السنوية والحساب الختامي للكراسي البحثية.
 - الدعاية والتسويق للكراسي البحثية؛ لتعريف الجهات المستفيدة وقطاع الأعمال بنتائج البحوث التي أفرزتها هذه الكراسي، وتحفيز رجال الأعمال وقطاع الأعمال والإنتاج بعقد شراكات مع الجامعة لتمويل هذه الكراسي والاستفادة من نتائج أبحاثها وخبرة علمائها.

- تقييم مدى نجاح الكراسي البحثية في تحقيقها لأهدافها، واتخاذ القرار باستمرار هذه الكراسي في عملها أو إيقافها لفشلها في تحقيق أهدافها أو خروجها عن المسار التي أنشئت من أجله.

٥- الهيكل الإداري التنظيمي المقترح لإدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية:

من المقترح أن يتكون الجهاز الإداري التنظيمي لإدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية من اللجان والوحدات التالية:

أ- اللجنة العليا لإدارة الكراسي البحثية: وهذه اللجنة يرأسها وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومجموعة من رؤساء الجامعات المصرية وممثلين من وزارة المالية، ووزارة الخارجية، وممثلين من وزارة الإعلام، وممثلين من رجال الأعمال.

ب- لجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة: ويرأس هذه اللجنة رئيس الجامعة، ومجموعة مختارة من عمداء الكليات خاصة الذين لديهم كراسي بحثية، وأمين الجامعة، ومن مهام هذه اللجنة تيسير إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، وتوقيع عقود الشراكة البحثية مع رجال الأعمال الممولين للكراسي البحثية، والموافقة على تعيين أساتذة الكراسي البحثية وأعضاء الفريق البحثي ممن تنطبق عليهم الشروط، وإصدار التوصيات للجنة العليا باستمرار الكراسي البحثية أو توقفها.

ويتفرع من لجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة مجموعة من اللجان الفرعية والوحدات الإدارية، ومن هذه اللجان:

- اللجنة الاستشارية والفنية لمتابعة إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، وتقديم الاستشارات والتسهيلات الخاصة بإنشاء كراسي بحثية جديدة.
- لجنة الشؤون المالية الخاصة بالكراسي البحثية، وتقوم هذه اللجنة بمراجعة مصادر تمويل الكراسي البحثية، ومصروفاتها، وإيراداتها.
- لجنة التسويق لنتائج الكراسي البحثية: وتتولى هذه اللجنة تعريف مؤسسات المجتمع المدني بنتائج الكراسي البحثية، وأهميتها للمجتمع، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل، واللقاءات التي تعقدها الجامعة برجال الأعمال.
- لجنة التقويم والمتابعة للكراسي البحثية: وتقوم هذه اللجنة بتقييم الكراسي البحثية فنياً، وبحثياً ومالياً وأكاديمياً ومجتمعياً، وفي ضوء ذلك التقييم يتم عمل تقرير للجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة ثم إلى اللجنة العليا لإدارة الكراسي البحثية، ليتم تحديد مدى استمرارية الكراسي البحثية أو توقفها عن الاستمرار في العمل.

٦- تمويل الكراسي البحثية:

- يقترح أن يتم تمويل الكراسي البحثية على ثلاث مستويات:
- أ- **المستوى الأول: التمويل الحكومي:** وذلك بأن يتم اعتماد ميزانية خاصة بالكراسي البحثية ضمن الميزانية الخاصة بالبحث العلمي بالجامعة.
- ب- **المستوى الثاني: التمويل الذاتي من عوائد أنشطة الكراسي:** كالعوائد الناتجة من الاستشارات الفنية التي تقدمها الكراسي البحثية لرجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، والعوائد الحاصلة من تسويق نتائج أبحاث الكراسي البحثية، والعوائد الناتجة من البروتوكولات والاتفاقيات مع قطاع الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، والعوائد الناتجة من استثمار رؤوس أموال هذه الكراسي في بعض المشروعات.
- ج- **المستوى الثالث: التبرعات والأوقاف والمنح والهبات المقدمة من المنظمات الدولية، وبعض حكومات الدول المتقدمة التي لها كراسي بحثية بالجامعات المصرية، والمساعدات المقدمة من رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية.**
- ومن المقترح أن يتم إنشاء صندوق لدعم الكراسي البحثية، يتم تمويله من الجهات التالية: الأوقاف الدائمة، التبرعات والهبات، عوائد براءات الاختراع، التمويل الذاتي من عوائد أنشطة الكراسي البحثية، الاستثمارات المدعومة من برنامج الكرسي البحثي، مخصصات الميزانية العامة للتعليم العالي، المخصصات المالية التي يمكن أن تقدمها القطاعات الحكومية والخاصة من ميزانيتها العامة، مساهمات المنظمات الدولية والدول التي لها كراسي بحثية بالجامعات.
- ويتم إيداع التبرعات والمنح والمساعدات في حساب مستقل لكل كرسي بحثي باسم الجامعة التابع لها، ويتم الصرف من الحساب المستقل لكل كرسي بحثي وفقاً للأغراض المحددة في مشروع الميزانية التقديرية المعتمدة، وذلك بموافقة رئيس الجامعة أو من ينوب عنه، وتخضع عملية الصرف لإشراف المراقب المالي للجامعة، والذي يقوم بفحص ومراجعة السجلات المالية الخاصة بالكرسي البحثي دورياً، ويرفع بذلك تقريراً لرئيس الجامعة.
- وهناك مجموعة من الامتيازات يمكن للجامعات المصرية أن تمنحها للجهات الممولة للكراسي البحثية؛ لتشجيعهم على تمويلها، واستمرار عملية التمويل، ومن أهم هذه الامتيازات:
- تسمية الكرسي البحثي باسم الممول فرداً كان أم مؤسسة.
 - منح الممول مقاعد في برامج التعليم الجامعي.
 - السماح للممول بتوجيه أنشطة الكرسي البحثي لإجراء مشروعات معينة تدخل ضمن اهتمامات الممول البحثية.

- وضع اسم الممول في السجلات الشرفية للجامعة، والإشادة باسمه في المؤتمرات والأبحاث العلمية التي يتم إنجازها تحت مظلة الكرسي البحثي.
 - منح الممول حق الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المرتبطة بالكرسي البحثي.
- ٧- تقويم ومتابعة الكراسي البحثية:**

يمكن أن تتم عملية تقويم الكراسي البحثية وفق مستويين:

أ- المستوى الأول من خلال لجنة التقويم والمتابعة للكراسي البحثية، وهذه اللجنة هي لجنة من اللجان الفرعية والتي تخضع للجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة، وهذه اللجنة مسؤولة عن مراجعة أداء الكرسي البحثي، وفق مجموعة من المعايير المحددة والمتفق عليها، وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال الكرسي البحثي، وأعضاء من الجهة الممولة للكرسي، ومن أهم المعايير التي تقيم هذه اللجنة الكراسي البحثية في ضوئها: مكانة وخبرة أستاذ الكرسي وتفرغه لإدارة الكرسي، عدد الإنتاج العلمي من أبحاث ومؤلفات ضمن برنامج الكرسي، عدد براءات الاختراع التي حققها الكرسي البحثي، عدد الطلاب الذين أسهم الكرسي البحثي في منحهم درجات الماجستير والدكتوراه، حجم العقود التشاركية التي وقعها الكرسي البحثي، حجم الاستثمارات والدعم المالي الذي حققه الكرسي البحثي، مدى رضا الجهة الممولة للكرسي عن أدائه.

وفي ضوء تلك المعايير السابقة يتم تقييم الكرسي البحثي، ويتم عمل تقرير للجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة ثم إلى اللجنة العليا لإدارة الكرسي البحثية.

ب- المستوى الثاني من خلال اللجنة العليا لإدارة الكراسي البحثية: وتسمى هذه اللجنة باللجنة الوطنية للتعليم العالي، وتقوم هذه اللجنة بمراجعة التقارير الصادرة من لجنة إدارة الكراسي البحثية على مستوى الجامعة، وتوجيه الإنذارات للكراسي البحثية التي ثبت ضدها بعض التجاوزات، ثم يتم الإيقاف النهائي لعمل هذه الكراسي في حالة عدم الاستجابة للإنذارات المقدمة لها، أما الكراسي البحثية التي تشير التقارير لالتزامها بأهدافها وتحقيقها لنتائج ملموسة في الجامعة والمجتمع، فتصدر قرارات باستمراريتها وتدعيمها.

رابعاً- معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية وآليات التغلب عليها:

- يمكن فيما يلي تناول أهم معوقات تنفيذ الرؤية المستقبلية وآليات التغلب عليها:
- **ضعف التمويل اللازم لإنشاء الكراسي البحثية،** ويمكن التغلب على ذلك من خلال إنشاء صندوق وقفي لإنشاء الكراسي البحثية بالجامعات المصرية، بحيث يمكن من خلاله توفير الحد الأدنى لإنشاء كرسي بحثي بالجامعة، ويتم تمويل الصندوق الوقفي من خلال

التمويل الحكومي، وتخصيص نسبة من الضرائب المستحقة على قطاعات الأعمال لهذا الصندوق، بالإضافة إلى استنفار قطاعات الدولة المختلفة العامة والخاصة للمساهمة في هذا الصندوق، بل ودعوة خريجي الجامعات المصرية من أثرياء العرب وممن احتلوا مناصب مهمة في مصر وفي غيرها من دول العالم، أن يسهموا بنصيب ما في دعم هذا الصندوق ويمكن إعطاؤهم بعض الامتيازات التشريعية مقابل هذا الدعم الذي قدموه.

- **ضعف ثقة القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية في قدرة الكراسي البحثية على تحقيق نتائج حقيقية** تساعد قطاع الأعمال على تطوير أدائه وحل مشكلاته، ويمكن التغلب على ذلك من خلال:

- الاهتمام بنشر وتداول ما تنتجه فعاليات الكراسي البحثية خاصة داخل أوساط رجال الأعمال والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، وذلك من خلال عقد الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل والتي يتم من خلالها عرض نتائج البحوث التطبيقية التي توصلت إليها الكراسي البحثية، وبيان فائدتها لقطاع الأعمال في المجتمع.
- توظيف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، لعرض التجارب الناجحة في مجال الكراسي البحثية، ودورها في تطوير البحث العلمي وخدمة قطاعات الإنتاج في المجتمع.

- استقطاب العلماء والباحثين المتميزين والمشهود لهم عالميا، والحاصلين على براءات اختراع للإشراف على الكراسي البحثية، وهذا بدوره يدعم ثقة قطاع الأعمال في قدرة الكراسي البحثية على إخراج بحوث تطبيقية يستفيد منها المجتمع.

- **ضعف استثمار الجامعة للكفاءات البشرية المتميزة بالجامعات المصرية، للمشاركة في إنشاء كراسي بحثية**، ويمكن التغلب على ذلك من خلال: تحفيز الكفاءات البحثية والفنية للعمل بالكراسي البحثية، من خلال التخفيف من أعبائهم الأكاديمية والإدارية، مع إمكانية تفرغهم مدة عملهم بالكراسي البحثية، هذا بالإضافة إلى تحفيزهم ماديا ومعنويا، وتوفير البنية التحتية لعملهم من مرافق وتجهيزات؛ وذلك لتهيئة بيئة ملائمة ومناسبة للعمل، ومحفزة على الإبداع والابتكار.

- **بطء إجراءات إنشاء الكراسي البحثية**، بسبب الروتين، والبيروقراطية في اتخاذ القرارات، ويمكن التغلب على ذلك من خلال:

- إحداث تعديلات تشريعية في اللوائح الجامعية؛ بما ييسر إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، وبما يسهل عمل بروتوكولات وشراكات تعاون بحثية مع بعض الجهات الممولة الداخلية والخارجية.
- دعم الإدارة العليا للجامعات لفكرة إنشاء الكراسي البحثية، وقناعتهم بمردودها الإيجابي على الجامعة والمجتمع.
- إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الكراسي البحثية داخل كل جامعة، تتولى المهام الأكاديمية، والإدارية، والفنية، والمالية، والتنظيمية اللازمة لإدارة الكراسي البحثية.
- تصميم خطة عمل سنوية واضحة بالجامعة، تضع من خلالها أولويات ومعايير محددة في إنشاء الكراسي البحثية، بحيث تكون الأولوية للكراسي البحثية التي ترتبط بخطة الجامعة الاستراتيجية في البحث العلمي والتي تتبع من خطة الدولة في التنمية المستدامة.

توصيات البحث:

- ضرورة إحداث تعديلات تشريعية في اللوائح الجامعية؛ بما ييسر إجراءات إنشاء الكراسي البحثية، واستقطاب العلماء، وعمل شراكات وعقود بحثية، وهذا يتطلب منح برامج الكراسي البحثية المزيد من الاستقلالية والحرية في إدارة شؤونها المالية والإدارية والأكاديمية.
- ضرورة الارتقاء بالبنية التحتية للجامعات المصرية، لتكون مهياً لإنشاء برامج للكراسي البحثية.
- العمل على إنشاء وحدة لدعم الشراكة البحثية تتبع قطاع شؤون البيئة وخدمة المجتمع، وتضم في عضويتها ممثلين عن رجال الأعمال، وممثلين عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتختص بتسهيل كافة أنواع الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال.
- ضرورة نشر الوعي بين القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، بأهمية الكراسي البحثية، ودورها الحيوي كآلية من آليات تمويل الجامعات، ودورها كذلك في وصول الجامعة لمصاف جامعات الدول المتقدمة واحتلالها ترتيباً متقدماً في التصنيفات الجامعية العالمية.
- ضرورة نشر الوعي المجتمعي لدى رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والصناعية بأهمية الكراسي البحثية ودورها الفعال في تطوير قطاع الأعمال وحل مشكلاته، بما يحفزهم للمشاركة في تمويل الكراسي البحثية، واستحداث كراسي بحثية جديدة.
- عقد شراكات واتفاقيات مع المراكز والجامعات العربية والعالمية، والتي لديها خبرة في مجال الكراسي البحثية، والاستفادة من تجربتها في هذا المجال.

- استقطاب الأساتذة المتميزين أكاديميا وبحثيا، والذين حصلوا على جوائز عالمية، وبراءات اختراع، ولديهم خبرة في إدارة الكراسي البحثية، وذلك للاستفادة من خبراتهم البحثية، والاستعانة بهم في تدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- تصميم خطة عمل سنوية واضحة بالجامعة، تضع من خلالها أولويات ومعايير محددة في إنشاء الكراسي البحثية، بحيث تكون الأولوية للكراسي البحثية التي ترتبط بخطة الجامعة الاستراتيجية في البحث العلمي والتي تتبع من خطة الدولة في التنمية المستدامة.
- إنشاء صندوق ووقي لإنشاء الكراسي البحثية بالجامعات المصرية، بحيث يمكن من خلاله توفير الحد الأدنى لإنشاء كرسي بحثي بالجامعة، ويتم تمويل الصندوق الوقفي من خلال التمويل الحكومي، وتخصيص نسبة من الضرائب المستحقة على قطاعات الأعمال لهذا الصندوق، بالإضافة إلى استنفار قطاعات الدولة المختلفة العامة والخاصة للمساهمة في هذا الصندوق، بل ودعوة خريجي الجامعات المصرية من أثرياء العرب وممن احتلوا مناصب مهمة في مصر وفي غيرها من دول العالم، أن يسهموا بنصيب ما في دعم هذا الصندوق.

المراجع

- أحمد، خالد عبد الرحمن ياسين، وإسماعيل، شريف محمد عبد العال. (٢٠١٨). الكراسي العلمية ودورها في تنمية البحث العلمي بالجامعات السعودية. المجلة التربوية، ج ٥٥، نوفمبر، ص ص ٥١ - ٨٣.
- الأحمد، عدنان إبراهيم. (٢٠٠٣). بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته. المجلة العربية للتربية، مج ٢٣، ع ٢، ص ص ٢٩ - ٦٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٣). مصر في أرقام: التعليم. www.Campas.gov.eg/pages/staticpages.aspx?16-10-2023.
- (٢٠٢٢). كتاب الإحصاء السنوي. ديسمبر. www.Campas.gov.eg/Pages/staticpages.aspx?16-10-2023.
- الخطيب، محمد شحات، والجبر، عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الله. (٢٠٠٠). إدارة الكراسي الجامعية في التعليم العالي: دراسة استطلاعية. رسالة الخليج العربي، س ٢٠، ع ٧٤، مارس، ص ص ٥٧ - ١٣٦.
- الخطة الاستراتيجية لجامعة القاهرة. (٢٠٢٠/٢٠١٥). استراتيجية المستقبل، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر.
- السيد، نسرين محمد عبد الغني، ومحمود، أيسم سعد محمدي. (٢٠١٩). مستقبل التعليم العالي بمصر في ضوء تحديات الثورة الصناعية الرابعة. العلوم التربوية، مج ٢٧، ع ٤، ص ص ١ - ٩٦.
- (٢٠٢١). رؤية مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية-جامعة القاهرة. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع ١٥، ج ١١، ص ص ٢٢٤ - ٣٣٧.
- المالكي، عبد الله بن محمد بن صالح. (٢٠١٣). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، ع ١٠، ص ص ١١٣ - ١٤٧.
- المغامسي، مها حمود فالح. (٢٠١٩). سيناريوهات التمويل الذاتي لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في جامعة طيبة. المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٢٧، ص ص ١٢٦ - ١٧٤.
- بلتاجي، مروة محمد شبل. (٢٠١٥). تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ١٦، ع ٣، ص ص ٣ - ٢٤.

جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم والبحث العلمي. (٢٠١٥). استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥/٢٠٣٠. مصر تستثمر المستقبل، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات.

----- (٢٠١٥). الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥/٢٠٣٠، مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠.

حسين، خالد منصور غريب. (٢٠١١). بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة التربية، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، مج ١٤، ع ٣٢، ص ص ٢٤٥ - ٣١٠.

حسين، خالد منصور غريب، حسن، زينب حسن، ومطوع، وسامة مصطفى. (٢٠١١). التمويل الذاتي مدخلا لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر. مجلة البحث العلمي في التربية، ع ١٢، ج ٣، ص ص ٧٠٥-٧٢٦.

حسين، محمد فتحى عبد الفتاح. (٢٠٢٠). تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الأزهر فى ضوء تجارب بعض الجامعات الجنبية. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم-دراسات وتجارب، مج ٢، ص ص ٦٨٤-٧٤٨.

خالدي، حميدة، وحروش، رفيقة. (٢٠٢٠). الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المنتجة ركيزة لضمان جودة التعليم العالي فى الجزائر: المزرعة التجريبية-جامعة فرحات عباس سطيف أنموذجا. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج ٨، ع ١، ص ص ١٨١-٢٠٠.

رضوان، سامي عبد السميع نور الدين. (٢٠١٣). تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية، والتشبيك المؤسسي. دراسات في التعليم الجامعي، ع ٢٤، ص ص ٢١٧ - ٣٢٢.

سامي، نهى، وفهيم، ياسمين. (٢٠١١). الكفاية والكفاءة والتكافؤ في تمويل التعليم العالي في مصر. مستقبلات، مج ٤١، ع ١، ص ص ٧٣ - ١٠٦.

سيف الدين، أشرف محمد محمد. (٢٠١٥). تمويل التعليم الجامعي في مصر. مجلة كلية التربية، ع ٥٧، ص ص ٥٨٧ - ٦٠٣.

عبد الجليل، رباح رمزي. (٢٠١٤). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة " نموذج مقترح". مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج ٣٠، ع ٢، ص ص ١٠٤ - ١٦٨.

عبد الحسيب، جمال رجب محمد. (٢٠٢١). رؤية تربوية لبدائل تمويلية بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ١٩٢، ديسمبر، ص ص ٤٧٣ - ٤٩٩.

عبد الفتاح، محمود سمير، سمحان، منال عبد الرحمن، والدكروري، سماح سيد أحمد محمد (٢٠٢٢). الجامعات البحثية مدخل لتتويج مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري: جامعة المنوفية نموذجاً، مجلة كلية التربية، مج ٣٧، عدد خاص، ص ص ٢٥٤ - ٣٠٤.

عطية، أفكار سعيد خميس. (٢٠٢٠). تصور مقترح لإدارة الكراسي البحثية لدعم الابتكار في الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. المجلة التربوية، ج ٨٠، ص ص ١١٤٥ - ١٢٤٥.

عمر، عصام عطية عبد الفتاح. (٢٠١٩). رؤية مستقبلية لدور الوقف الخيري في تمويل التعليم العالي في مصر في ضوء تجارب بعض الجامعات. مجلة كلية التربية، مج ١٦، ع ١٨٧، ص ص ١ - ٥١.

عيسان، صالحة عبد الله يوسف، النبهانية، مريم بنت بلعرب بن محمد، المعني، عبد الله بن حمد بن علي، والمهدي، ياسر فتحي الهنداوي. (٢٠٢١). دور مؤسسات التعليم العالي في تتويج مصادر تمويلها بسلطنة عمان: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. ع ١٤٣، ص ص ٣٠ - ٦١.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم. (٢٠٢٠). كراسي البحوث العلمية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية للعلوم التربوية بكليات التربية في الجامعات المصرية . مستقبل التربية العربية، مج ٢٧، ع ١٢٥، مارس، ص ص ٦٣ - ٨٤.

فراج، حشمت عبد الحكم محمدين، ونصر، محمد يوسف مرسى. (٢٠٢٠). الشراكة المجتمعية ودورها في تمويل التعليم العالي: الكراسي العلمية نموذجاً. أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب، مج ١، أغسطس، ص ص ٧٢ - ١٠٠.

- محروس، محمد الأصمعي، والسلمي، عبد الله عبد العالي نعيمان. (٢٠١٩). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠. المجلة التربوية، ج ٥٩، ص ص ٣٥ - ٧٠.
- محمد، إسراء طه حفني. (٢٠٢٢). نحو تدعيم أوجه المشاركة المجتمعية في تمويل أنشطة التعليم العالي: رؤية تحليلية. الثقافة والتنمية، س ٢٢، ع ١٧٧، ص ص ١-٢٦.
- محمد، رجب أحمد عطا. (٢٠٢٠). الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة. المجلة التربوية، ج ٧٠، ص ص ٣٨١ - ٤٧٠.
- محمود، أيسم سعد محمدي. (٢٠١٨). الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجا. العلوم التربوية، مج ٢٦، ع ٤٤، ج ١، أكتوبر، ص ص ٢-٨٢.
- منصور، فيولا منير عبده. (٢٠١٩). الكراسي البحثية في ضوء خبرات كل من جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية وألمانيا لخدمة المجتمع وإمكانية الاستفادة منها في مصر. المجلة التربوية، ج ٦٥، سبتمبر، ص ص ١٢٠٧ - ١٣١٨.
- هيئة التحرير. (١٩٩٥). من مشروعات اليونسكو: مشروع توأمة الجامعات. مستقبل التربية العربية، مج ١، ع ١، ص ص ٢٥٧ - ٢٦٠.
- Al-Shamry, Turkey, A., H., A., Al-Habeeb, A., M. (2016). The Role of Research Chairs in Fostering Scientific Mobility in Saudi Universities: A case Study. Journal of Educational Studies, No. 6, pp. 1-140.
- Cantu, F., J., Bustani, A., Molina, A. (2009). A knowledge - based development model: The Research Chair Strategy. Journal of Knowledge Management, vol. 13, No. 1, pp. 154-170.
- Dougherty, K. (2004). Financing Higher Education in the United States: Structure, Trends, and Issues. The Institute for Economics of Education, Peking University, May, pp. 1-31.
- Fedderke, J., W., Goldschmidt, M. (2015). Does Massive Funding Support of researchers works? Evaluating the impact of the South African Research Chair Funding initiative. Research Policy, Vol. 44, No. 2, March, pp. 467-482.
- Gilroy, Goss (2016). Evaluation of the Canada Research Chairs Program-Final Report. June.

- Government of Canada (2020). Government of Canada makes largest investment in Canada Research Chairs Program and Celebrates 20th anniversary. Available at: www.Canada.ca/en/research-chairs/news/2020/12/government-of-canada-makes-largest-investment-in-canada-research-chairs-program-and-celebrates.1/10/2023.
- Grant, Karen, Drakich, Janice. (2010). The Canada Research Chairs Program: The Good, The Bad, and the Ugly. Higher Education, Vol. 59, No. 1, pp. 21-42.
- Haryana State Higher Education Council. (2022). Policy and Guidelines for Establishment of Research Chairs in Universities in Haryana, July. <http://hschec.org.1-10-2023>.
- Heng, K., Hamid, M., Khan, A. (2020). Factors influencing academics' research engagement and productivity: A developing countries perspective. Issues in Educational Research, 30 (3), pp. 965-987.
- Huang, F. (2018). Higher education Financing in Japan: Trends and Challenges. International Journal of Educational Development, 58, pp. 106-115.
- Kaneko, M. (2011). Higher Education Policies and Development: Approaches to Funding higher education in Japan. *Financing Higher Education and Economic Development in East Asia*. (ed.) Armstrong, S., Champan, B., The Australian National University, pp. 107-187.
- Kobayashi, M. (2019). International Comparison of Higher Education Cost Sharing and Japanese Challenges. Japan Labor Issues, Vol. 4, No. 20, December, pp. 29-44.
- Maruyama, F. (2012). Financing Universities in Japan. *Cycles of University Reform: Japan and Finland Compared*. (ed.) Maruyama, F., Dobson, I.R., Center for National University Finance and Management, pp. 13-29.
- Mirnezami, S., R., Beaudary, C. (2016). The effect of holding a research chair on scientists' productivity. Scientometrics, No. 107, pp. 399-454.

-
- National Research Foundation. (2018). Framework and Funding Guide for Co-Funded DST-NRF (SARChi) Chairs, June.
- . (2022). Framework Guide for Co-Funded DSI-NRF SARChi Chairs. September.
- . (2023). Framework and Funding Guide for the Co-Funded DSI/NRF-UKZN SARChi Research Chair in peace and Justice Education. February.
- SSHRC/NSERC Evaluation Division. (2020). Canada Excellence Research Chairs Program and Canada 150 Research Chairs Program-Final Evaluation Report.
- Tulip, P. (2007). Financing Higher Education in the United States. Economics Department Working Paper No. 584. Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 44, pp. 2-38.
- Zha, Qiang. (2013). Canada's "Thousand Talent program": How Canada Research chair program attracts Chinese Academics, Research Reports, 24 October. Available at:
www.asiapacific.ca/sites/default/files/files/filefield/researchreport_qiang_zha_o.pdf.1/10/2023.